المحتويات

كلمة العدد ٣

نشاطات الجمعية ٥

أخبار ونشاطات مصرفية ٧

أخبار ونشاطات إقتصادية ١١

تشريعات وأنظمة ١٤

صحافة متخصّصة ١٨

التقرير ٢١

المعلوماتية والمصارف ٢٧

إيضاح

إن وجهات النظر المعروضة في هذه النشرة تمثّل آراء موقّعيها ولا تعكس بالضرورة الموقف الرسمي لجمعية مصارف لبنان

إعادة هيكلة المصارف : السلطة ذات المصداقية!.

كلما صاح الديك يطلع علينا مَن يريد إعادة هيكلة القطاع المصرفي. كلام حق غالباً ما يُرادُ به باطلاً. هذا ينادي بتقليص عدد المصارف إلى خمسة لتوزيعها ربما على أمراء الطوائف بالعدل والسوية! وذاك يريد فحص دم كل مصرفٍ على حدا. فيصدر شهادات حسن أو سوء الأداء ليصار إلى فرز المصارف بين فئتين: البنوك الجيدة والبنوك السيئة (Good/Bad Banks). ولنا على هذه المقاربة ثلاث ملاحظات. أولها أن محفظة القروض للأسر والمؤسسات قد تراجعت للفترة ذاتها من ٥٠ مليار دولار إلى ٣٠ ملياراً. ذلك أن المستفيدين من القروض قد سارعوا إلى تسديدها بحجم يناهز ٢٠ مليار دولار مع كل الأذى اللاحق بالمودعين!.. فسقطت بذلك عملياً مقاربة البنك الجيّد والسيء. وثاني الملاحظات أن المصارف تعاملت مع الأصول المتعثرة بما فيها الناتجة عن توقف الدولة عن الدفع من خلال مؤوناتها ورساميلها. وقد تراجعت الأخيرة بمقدار ٤ مليارات دولار للفترة كانون الأول ٢٠١٩ – أيلول ٢٠٢١. أما ثالث الملاحظات فتكمن في أن هكذا مقاربة هي عقيمة في الحالة اللبنانية لكونها وببساطة لا تجلب للسوق أية سيولة بالعملات الأجنبية ولكونها لا تحل مسألة الودائع ولا تؤمن تمويلاً للاقتصاد. فيكفي تنظيراً وبيعاً للأوهام.

وبالعودة إلى **إعادة الهيكلة** فقد سمعنا منذ خطة الحكومة السابقة التي سعت إلى تدمير القطاع المصرفي صيغاً وطروحات يصعب إحصاؤها. ومعظمها غير متماسك ويشوب بعضها سوء نية واضح لا يفيد التوقف عنده.
وحدها، وللحقيقة، الحكومة الحالية تقارب إعادة الهيكلة بذهنية من يريد أن يأكل عنباً لا أن يقتل الناطور. وقد سمعنا طرحاً قابلاً للنقاش يقوم على مجموعة من المبادئ لا تزيد عن عدد أصابع اليد الخمسة ويمكن اختصارها أدناه حسب فهمنا لها على النحو الآتي:

أولاً – تخفيض حجم مديونية الدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة لا تتعدى ١٠٠٪ بما فيها الديون الجديدة التي سيوفرها صندوق النقد والمؤسسات المالية الدولية الأخرى. وهذا ما يُعرف بالآدبات المالية الدولية بشرط الاستدامة (Sustainability). ما يفتح الباب لحفنةٍ من القروض قد يوفرها صندوق النقد الدولي وبشروطه طبعاً.

ثانياً – توفير حماية لفئات المواطنين الأكثر حراجةً. ولهذه الحماية عدّة أوجه منها الشق الاجتماعي ومنها حماية صغار المودعين. على أن يحدد بوضوح مفهوم صغار المودعين أو المبلغ المستهدف. وبنظرنا وللعدالة يجب أن يحمي هكذا مبلغ ما لا يقل عن ٨٠٪ من عدد المودعين. وللتذكير فإن مؤسسة ضمان الودائع جعلته عند ٧٥ مليون ل.ل. أي ٥٠ ألف دولار بسعر صرف قدره ١٥٠٠ ل.ل. للدولار عند إقرار القانون. ويمكن برأينا تعديل القانون لجعل المبلغ يؤمن حماية فعلية لصغار المودعين.

ثالثاً – تحقيق توازن اقتصادي وتخطي الاختلالات الأساسية ما يتطلب من جهة أولى التقليص التدريجي للاستهلاك والإنفاق الإجمالي ويتطلب من جهة ثانية تخفيض عجز ميزان المدفوعات الجاري ومن جهة ثالثة إصدار قانون الكابيتال كونترول الذي يضع حدّاً لخروج الرساميل فيما يساهم في تقليص عجز ميزان المدفوعات الكلّي وتالياً نزيف العملات الصعبة إلى الخارج. وباعتقادنا أنه الموضوع الأصعب منالاً لأنه يفترض ضمناً تجفيف منابع الهدر والفساد ما لا يتلاءَم مع مصالح الطبقة السياسية الحاكمة وبخاصةٍ لدى أقوى مكوناتها.

رابعاً – توحيد أسعار الصرف فلا يستمر البلد يعمل بستة أسعار تتراوح بين ١٥٠٠ ل.ل. للدولار و٢٥ ألفاً كما عند كتابة هذا المقال. وتستهدف السلطات المعنية كما يبدو من تصريح وزير الاقتصاد ومن بعض الأوساط الحكومية الأخرى معدّلاً بحدود ١٠ آلالاف إلى ١٢ ألف ل.ل. للدولار الواحد.
ويمكن تحقيق هكذا هدف إذا تمكنا من توحيد أسعار الصرف من جهة وضبطنا الاختلالات الماكرو اقتصادية خاصةً العجوزات الخارجية من جهة أخرى.

خامساً– إعادة هيكلة القطاع المصرفي، المركزي والتجاري حيث تتحدث الأوساط الحكومية على هذا الصعيد عن مجموعة كبيرة من الإجراءَات تهدف في مجملها إلى معالجة الفجوة المالية البالغة قرابة ٦٠ مليار دولار والتي تكوَّنت أساساً لدى مصرف لبنان على امتداد الربع قرن الأخير. وتعود هذه الفجوة لثلاثة أسباب

بكلفة متوازية: الحفاظ على استقرار أسعار صرف العملة الوطنية تجاه الدولار بكلفة تعادل ٢٠ ملياراً. وقد نتجت من جهة ثانية جراء إقراض الدولة بالعملات الأجنبية لتمويل نفقاتها بما يقارب الـ ٢٠ مليار دولار. وتعود فجوة مصرف لبنان أخيراً إلى توفيره ٢٠ ملياراً إضافية لتمويل استيراد السلع والخدمات خصوصاً منها المحروقات والتي استنزفت في الفترة الأخيرة مخزون العملات الأجنبية في البلد من خلال الأسعار المدعومة والكميات المهربة إلى سوريا.

يبقى إن إعادة رسملة البنك المركزي هي أولاً وأخيراً مسؤولية الدولة اللبنانية عملاً بقانون النقد والتسليف، المادة ١١٣ على سبيل المثال. فخزينة الدولة استفادت خلال العقود الثلاثة الأخيرة بما نسبَته ٨٠٪ من الأرباح التي كان يحققها مصرف لبنان. ولها وحدها أن تعيد تكوين رساميله. ويمكن للبنك المركزي خلافاً للمصارف أن يعمل برأسمال سلبي لعدّة سنوات. ويتحدثون في المطابخ عن رأسمال سلبي للمركزي قد يكون قدره ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

طبعاً لا تُعفي إعادة رسملة مصرف لبنان من إعادة هيكلة القطاع المصرفي. فالمصارف مسؤولة عن محفظة قروضها وتسليفاتها للقطاعين العام والخاص. وستتحمل من مؤوناتها ومن رساميلها أية مبالغ متناسبة تفرضها السلطات وضمن قواعد عمل ومعايير الصناعة المصرفية العالمية. وطبعاً سيكون على المصارف إعادة تكوين الرساميل المطلوبة نظامياً. والمصارف غير القادرة تخرج عندها من السوق أو تندمج مع أخرى.

إيضاح إضافي بالنسبة لإعادة هيكلة القطاع المصرفي يتمثل بكون توظيفات المصارف لدى مصرف لبنان المركزي ليست قروضاً كما هي الحال مع الدولة والقطاع الخاص. وليس في أدبيات صندوق النقد الدولي أو أية مؤسسة مالية دولية أخرى من يعتبر ودائع المصارف لدى البنوك المركزية ديوناً عليها أو على الدولة.

في ظلّ ذوبان رساميل المصارف لتغطية محافظ الإقراض ستعني إعادة الهيكلة المطروحة بالضرورة اقتطاعاً كبيراً من ودائع الناس. نأمل أن تتجرأ السلطات الإفصاح عن كامل المقاربة حيث تُستثنى الودائع الصغيرة بمفهوم ضمان الودائع والتي تُغطي ٨٥٪ من عدد المودعين. وحسب الطروحات التي يُدلي بها المسؤولون يصار عندها إلى تحميل الشرائح الأعلى من الودائع نسباً متفاوتة من الاقتطاع.

تتسم المبادئ العامة الخمسة التي تطرحها الأوساط الحكومية بالواقعية كونها تنطلق من توزيع منطقي للمسؤوليات على الدولة ومصرف لبنان والمصارف وكبار المودعين. كما أن هذه المبادئ ليست منفصلة الواحد عن الآخر بل هي في ترابط منطقي. فمعالجة الاختلالات الماكرو اقتصادية تشكّل المدخل الصحيح لتوحيد واستقرار أسعار الصرف. ويُعتبر تقليص حجم القطاع المالي، المركزي والتجاري، ليتناسب مع حجم الاقتصاد تطوراً سليماً. ومن الضروري أن نأخذ بالاعتبار أن الأصول المالية تقتصر في لبنان عملياً على الإيداع أو الإقراض المصرفي في غياب أسواق متطورة للأسهم والسندات. ما يجعل حجم الأصول المصرفية إلى الناتج المحلي بحدود ٢٥٠٪ إلى ٣٠٠٪ مطلوباً لسيولة الاقتصاد.

وتحتاج معالجة الاختلالات وتوحيد أسعار الصرف إلى إعادة تنشيط وانطلاق العجلة الاقتصادية. ويحتاج النشاط الاقتصادي بدوره للتمويل المصرفي. ويحتاج الأخير إلى إعادة رسملة المصارف واجتذاب المصارف للودائع خاصةً الـ Fresh. ولن يكون كل ذلك ممكناً بغياب الثقة والإصلاحات. هذا الترابط بين المنطلقات الخمسة لإعادة الهيكلة ليس شكلياً بل عضوياً وبدونه الافراط في أحداها خاصةً في استهداف القطاع المصرفي لا يعيد النمو للاقتصاد ولا فرص العمل للشباب.

ملاحظة أخيرة أن طروحات إعادة هيكلة القطاع المالي ستأتي حكماً على حساب مساهمي المصارف وكبار المودعين وفي مصلحة مصرف لبنان والدولة الذين يخرجان بمكاسب بينما تخرج المصارف وزبائنها بمثالب. فالكلام الرسمي عن المسؤوليات لا يعني عملياً توزيعاً للفجوة المالية بالعدل واستناداً إلى تلك المسؤوليات!!

الأمين العام

الدكتور مكرم صادر

نشاطات مديرية تطوير الموارد البشرية
آب - تشرين الأول 2021

استمرّت مديرية تطوير الموارد البشرية في جمعية المصارف بتحضير دورات تدريبية إفتراضية وجلسات تفكّر شملت مواضيع ذات أهمية لإدارات المصارف وموظفيها. كما عقدت سلسلة اجتماعات مع مدراء الموارد البشرية للبحث في مواضيع الساعة أهمها الطبابة والإستشفاء، المنح المدرسية، الرواتب ومختلف التعويضات في ظل الأزمة الراهنة.
وفي ما يلي تفاصيل الدورات وجلسات التفكّر التي نظّمت بين آب وتشرين الأول ٢٠٢١:

Webinar حول "Anti Money Laundering"

نظّمت المديرية دورة تدريبية حول **«مكافحة تبييض الأموال»** عبر Zoom بالتعاون مع هيئة التحقيق الخاصة. وقد جرى تنظيم ثلاث مجموعات مشتركة في ٢، ٣ و٣٠ آب، كما نظمّت أربع مجموعات خاصة بثلاثة مصارف في شهر آب وثلاثة مجموعات خاصة لأحد المصارف في شهر تشرين الأول. وبالتالي، بلغ مجموع المتدربين بين تمّوز وتشرين الأول ١٤٧ شخصاً من ١٧ مصرف. وقام بالتدريب في المجموعات كافّة الدكتور هيثم ياسين، مشرف على فريق مدققين في وحدة المحققين والمدققين لدى هيئة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان، كما يشارك ويحاضر في مؤتمرات وورش عمل محلية ودولية في مجال مكافحة تبييض الاموال وتمويل الإرهاب ومكافحة الفساد.
واتّبع المنهاج التالي:

- Introduction
  - Duties of the Bank
  - Indicators and warning signs extracted
  - What has been done right / What has been done wrong
- Overview of the UNCAC (UN Convention Against Corruption) and its mechanism for implementation review:
  - Understanding the convention's requirements
  - Current Review by UNODC on Lebanon
  - Lebanon's efforts & commitment
- Overview of Lebanon's efforts in fighting Cybercrime:
  - Efforts by the Financial Intelligence Unit and coordination with local authorities
  - International efforts by Interpol and other organizations.

جلسة تفكير حول "Banking Operations in imes of Duress and BEYOND"

دعت المديرية المصارف للمشاركة في جلسة تفكّر إفتراضية حول **«العمليات المصرفية في زمن الأزمات»** عبر Zoom بالتعاون مع الدكتور اندره غلام، مؤسس وصاحب شركة «Logica»، أخصائي في مجال الأمان على أنظمة المعلومات ومشاركة السيد عادل مبارك، مدير الأمان وخطط الطوارئ في مجموعة فرنسبنك، السيدة كارول أبي سعد، مديرة التنظيم في فرست ناشونال بنك، والسيد جان ميشال كوكباني، مدير أمان تكنولوجيا المعلومات في مجموعة بنك بيبلوس.
وشارك في هذا اللقاء الذي عقد في ٩ أيلول، ٧٢ شخصاً من ١٧ مصرف وتشاوروا في مواضيع عدّة أهمها: أزمة الكهرباء والمازوت والبنزين وتأثيرها على العمل اليومي، الإنترنت، إدارة المخاطر والتدقيق والأمان، الموظفين ودوام العمل وتنظيم مجموعات مختلفة. وتمّ اقتراح بعض الحلول لمعالجة المشاكل الحاصلة ومشاركة الخبرات بين الحاضرين.

Webinar حول "New Rules Incoterms"

نظّمت المديرية دورة تدريبية إفتراضية حول "New Rules Incoterms ٢٠٢٠" عبر Zoom ودرّب فيها الدكتور مسعود قنطار، مدير عمليات تمويل التجارة الدولية في بنك لبنان والمهجر. شارك في هذه الدورة عشرين شخصاً من ٩ مصارف وتوزّعوا عل مجموعتين في ١٥ و٢٠ أيلول ٢٠٢١. وقد اتّبع المحاضر المنهاج التالي:

- Introduction to the new rules Incoterms 2020
- The innovations of the Incoterms 2020 and the main distinctions between Incoterms 2010 and Incoterms 2020
- New Classification of the Incoterms 2020 (as to the responsibilities and the mode of transport)
- Characteristics of each Incoterm (Costs – Delivery – Risks – Responsibilities)
- Practical cases of Incoterms 2020.

جلسة تفكير حول "IT Operations Challenges: Can Outsourcing be a Solution"

دعت المديرية المصارف للمشاركة في جلسة تفكّر إفتراضية حول «التحديات في مجال المعلوماتية» عبر Zoom بالتعاون مع الدكتور اندره غلام، مؤسس وصاحب شركة «Logica»، أخصائي في مجال الأمان على أنظمة المعلومات ومشاركة السيد وليد أبو عسلي (IT & Security Officer - CME Offshore - ISACA Lebanon Chapter President)، عبدو شلهوب (EVP for EPMO and ICT Professional Services, Path Solutions)، مروان خوند (CIO – First National Bank) ووافيد سويدي (– Senior Advisor Saradar Bank).

وشارك في هذا اللقاء الذي عقد في ١٤ تشرين الأول، ٤١ شخصاً من ١٤ مصرف وتشاوروا في مواضيع عدّة أهمها:

- Is there a need to outsource to face the crisis?
- What components of IT can be outsourced, can we imagine a full outsourcing model…
- Advantages and disadvantages of outsourcing, quality of service, reactivity, risks, cost…
- How to manage normal operations: change management, IT incidents, BCP, urgent requests with daily BDL circulars…
- IT security and cybersecurity concerns; IT security outsourcing.
- IT audit concerns; IT audit outsourcing.
- IT governance concerns.
- Laws, regulations and circulars.
- Roles and responsibilities between banks and outsourcing services providers.
- Outsourcing: short-term to face current crisis or long-term sustainable solution.
- Impact of outsourcing on internal IT, IT security and IT audit teams.
- Sharing experiences, local and international.

الأخبار المصرفية العامة
للفصل الثالث ٢٠٢١

لبنان: الميزانية المجمّعة للمصارف بنهاية آب تراجعت الموجودات بنسبة ١٣ , ٤ %

إستمرّ التقلّص التدريجي في النشاط المصرفي تحت وطأة الشلّل الحاصل في مختلف العمليات بسبب إستنكاف المصارف عن فتح حسابات جديدة وامتناعها عن إبرام قروض تجارية جديدة. ووفقاً للإحصائيات مصرف لبنان التي نشرتها وحدة الأبحاث الاقتصادية في **بنك الإعتماد اللبناني** تراجعت الميزانية المجمعة للمصارف التجارية العاملة بنهاية الأشهر الثمانية الأولى بنسبة ١٣ , ٤٪ بالمقارنة مع كانت عليه نهاية العام ٢٠٢٠. كما بلغ التراجع على أساس سنوي إلى ٨٨ , ٧٪ المقارنة مع كان عليه نهاية آب ٢٠٢٠. وفي التفاصيل:

بلغ إجمالي ودائع الزبائن في نهاية آب ٢٠٢١ نحو ١٣٨,٣٤ مليار دولار في مُقابل ١٤٤,٦٢ ملياراً في نهاية العام ٢٠٢٠، أيّ بتراجع مقداره ٦,٢٨ مليارات دولار ونسبته ٤,٣٤٪. وبلغ التراجع على أساس سنوي نحو ٦,٥٨٪. وجاء التراجع في الودائع بالليرة اللبنانية بنسبة ١,٠٤٪. وفي حجم الودائع بالعملات الأجنبية بنسبة ٥,٢٤ ٪ لتبلغ ١٠٦,٥٨ مليار دولار في نهاية آب مُقابل ١١١,٧٧ ملياراً في نهاية العام ٢٠٢٠.

ويُعزى التراجع في الودائع إلى السحوبات خوفاً من أي اقتطاعات قد تطالها في حال تمّ الاتفاق على خطة تعافي مع الحكومة.

في المقابل، إنكمشت تسليفات المصارف اللبنانية إلى القطاع الخاص (المقيمين وغير المقيمين) بنسبة ١٤,٦٦٪ (ما يوازي ٧,٩٩٥ مليار ل.ل.) خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢١ إلى ٤٦,٥٢٨ مليار ل.ل. (٣٠,٨٦ مليار دولار أميركي) مُقابل ٥٤,٥٢٣ مليار ل.ل. (٣٦,١٧ مليار دولار أميركي) في كانون الأول ٢٠٢٠. يمكن تعليل جزء من التراجع المذكور بقيام بعض العملاء بعمليات تصفية لقروضهم من خلال إستعمال الرصيد الموازي لودائعهم تخوّفاً من أي اقتطاع على الودائع أو تراجع كبير في سعر الصرف في السوق الرسمي. كذلك تقلّصت التسليفات بنسبة ٢٢.١٣ في المئة على صعيد سنويّ، ليصل بذلك معدّل التسليفات من ودائع الزبائن إلى ٢٢,٣١ ٪

في نهاية شهر آب، مُقابل ٢٥,٠١٪ في نهاية العام ٢٠٢٠ و٢٦,٧٦ ٪ في آب ٢٠٢٠ في التفاصيل، وصلت نسبة التسليفات إلى القطاع الخاص المعنونة بالليرة اللبنانية من مجموع الودائع المعنونة بالعملة الوطنية إلى ٤٠,٦٩٪ في شهر آب ٢٠٢١، مقارنة مع ٤٤,٥٥٪ و ٤٥,٠٧٪ في نهاية شهريّ كانون الأول وآب من العام ٢٠٢٠ بالتتالي. كذلك إنخفض معدّل التسليفات المعنونة بالعملات الأجنبية إلى ١٦.٨٣٪ من مجموع الودائع بالعملات الأجنبية، من ١٩,٢٨٪ في نهاية العام ٢٠٢٠ و ٢١,٤٣٪ في آب من العام ٢٠٢٠.

وقد إنخفضت حسابات رأس المال المجمّعة العائدة للمصارف التجارية العاملة في لبنان بحوالي ٣.٠٦ مليار د.أ. مع نهاية شهر آب ٢٠٢١ إلى ٢٥,٤٣١ مليار ل.ل. (١٦,٨٧ مليار د.أ.) نتيجة الخسائر التي تكبّدها القطاع المصرفي خلال العام ٢٠٢٠ وخلال فترة الثمانية أشهر الأولى من العام ٢٠٢١.

ونتيجة لهذا كله، بقيت نسبة الدولرة من إجمالي الودائع في حدود ٨٠٪. وتراجعت نسبة التسليفات إلى القطاع الخاص من ودائع الزبائن إلى ٢٢,٣١٪ في آب مُقابل ٢٥٪ بنهاية العام ٢٠٢٠.

أداء بنوك الأعمال والمؤسّسات المالية

استمر التراجع في أداء القطاع المالي اللبناني بوتيرة ملموسة سواء بالنسبة إلى أداء المؤسّسات المالية أو بنوك الأعمال والتسليف المتوسط.

فعلى صعيد المؤسّسات المالية بلغ إجمالي موجوداتها في نهاية آب نحو ١,١٣٠ مليون دولار في مقابل ١١٧٢ مليون دولار بنهاية العام ٢٠٢٠، أي بانخفاض نسبته ٣,٥٩٪، وذلك حسب إحصاءات مصرف لبنان التي نشرتها وحدة الأبحاث الاقتصادية في بنك الاعتماد اللبناني.

وشمل التراجع بنود (١) النقد والتوظيفات مع المصارف المركزية (٢,٩٩٪) و(٢) التسليفات للعملاء (٤,٣٩ ٪) و(٣) التسليفات للقطاع المالي المقيم (٧,٠ ٪). أما التسليفات للقطاع المالي غير المقيم فزادت بنسبة ١٠,٥٪.

وعلى جبهة المطلوبات زادت ودائع الزبائن بنسبة ١٥,٥٤ ٪ وتراجعت باقي البنود، بإستثناء حساب الرساميل الذي انخفض بنسبة ١,٢٥ ٪.

وتبدو ضآلة حجم المؤسّسات المالية في القطاع المالي حيث أن موجودات هذه المؤسّسات شكلت نسبة ٠,٦٢ ٪ من إجمالي موجودات القطاع المصرفي.

أما على صعيد **بنوك الأعمال** فقد بلغ إجمالي أصولها في نهاية شهر آب ٤١٥٠ مليون دولار أي ما نسبته ٢,٣٪ من إجمالي موجودات القطاع المصرفي.

وسجلّت معظم بنود الموجودات تراجعاً ملحوظاً أو كبيراً ولاسيما على صعيد إجمالي الموجودات التي سجلت تراجعاً بنسبة نحو ٩ ٪.

وعلى جبهة المطلوبات، تكرر التراجع نفسه في معظم البنود بإستثناء حساب الرساميل الذي زاد بنسبة ٢,٤٣٪.

مؤشر مدراء المشتريات للبنان (PMI BLOM) لشهر أيلول : ارتفاع ١٣,٤% ضي ٩ أشهر

سجّل مؤشر مدراء المشتريات (PMI) الصادر عن **بنك لبنان والمهجر للأعمال** تحسناً ملحوظاً بنهاية الفصل الثالث من العام الحالي مقارنة مع الفترة المماثلة من العام ٢٠٢٠.

إلاّ أن هذا التحسن لا يمكن أن يعول عليه كثيراً ولاسيما وإن المقارنة مع العام ٢٠٢٠ الذي شهد تداعيات وباء «الكورونا» وبخاصة خلال الفصل الثاني من العام الذي اتّسم بإقفال عام لكل المؤسسات والمرافق. كما أنه لا يُعوَّل كثيراً على هذا التحسّن الذي ظلّ ضمن دائرة الانكماش لأنه بقي دون المستوى المحايد البالغ ٥٠,٠ نقطة.

وفي استعراض لتطور المؤشر على مدى الأشهر التسعة الأولى فإن التحسن شمل الفصلين الأول والثالث، حيث هذا الأخير سجّل متوسطاً لأشهر تموز وآب وأيلول مستوى ٤٦,٨ نقطة في مقابل ٤٢,٤ نقطة للفصل المماثل من العام الماضي، أي بتحسن نسبته ١٠,٤٪.

وكان الفصل الأول من العام سجّل ٤٣,٢ نقطة في مقابل ٤١,٨ نقطة خلال الفترة المماثلة الماضية، أي بنمو نسبته ٣,٣٪.

أما الفصل الثالث، فصل الكورونا فهبط متوسط المؤشر للعام الماضي إلى ٣٧,١ نقطة في حين ارتفاع في الفصل الثاني من هذا العام إلى ٤٧,٥ نقطة، مسجّلاً نمواً بنسبة ٢٨٪.

نتيجة لذلك، بلغ متوسط مؤشر مدراء المشتريات بنهاية الفصل الثالث ٤٥,٨ نقطة في مقابل ٤٠,٤ نقطة للفترة المماثلة الماضية، أي بارتفاع نسبته ١٣,٤٪.

وكان شهر أيلول الماضي قد اتّسم بنقص كبير في المحروقات مما أثر سلباً على النشاط الإقتصادي للقطاع الخاص وأدّى إلى تراجع في الإنتاج وفي الطلب الداخلي.

وسجّل المؤشر ٤٦,٩ نقطة مقابل ٤٦,٦ نقطة في شهر آب، إلاّ أن هذا الإرتفاع ظلّ أدنى من المستوى المحايد ما يشير إلى تدهور النشاط الإقتصادي لشركات القطاع الخاص.

«علق الدكتور فادي عسيران المدير العام لبنك لبنان والمهجر للأعمال على قراءة مؤشر أيلول» : «في ظلّ الأزمة الإقتصادية والمالية المستمرة التي لا تزال تعصف بالبلاد والعقبات التي نجحت عن استمرار نقص الوقود، اضطرت شركات القطاع الخاص اللبناني إلى تخفيض حجم مشترياتها من مستلزمات الإنتاج وحجم مخزوناتها نتيجة لذلك. ورغم تسجيل مؤشر الإنتاج لأعلى قراءة له منذ ثلاثة أشهر دون المستوى المحايد البالغ ٥٠,٠ نقطة، غير أنَّ شركات القطاع الخاص اللبناني لا تزال تواجه مشاكل تتعلق بنقص السيولة وضعف القوة الشرائية للعملاء المحليّين. والإيجابي في الأمر هو أنَّ تشكيل الحكومة اللبنانية ساهم في تخفيض معدلات التضخم في البلاد، ولكنه لم يسهم في وقف المزيد من التدهور في الظروف الاقتصادية رغم التحسّن الطفيف في سعر صرف الليرة اللبنانية إلى الدولار الأمريكي في النصف الثاني من شهر أيلول ٢٠٢١. ونتيجة لذلك، شَهِدَتْ قراءة مؤشر مدراء المشتريات ارتفاعًا طفيفاً إلى ٤٦,٩ نقطة في أيلول ٢٠٢١، مشيرةً إلى أنَّ شركات القطاع الخاص اللبناني ما تزال مرتابة بشأن الأوضاع السياسية في البلاد والضغوط الإضافية التي يمكن أن تفرضها على أعمالها التجارية. ومع ذلك، يمكن عكس مسار الأزمة، وإنْ بوتيرة بطيئة، إذا ثبتت جدوى وفعالية تشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة و خططها للاستقرار والإصلاح.

أشارت قراءة مؤشر PMI بلوم لبنان إلى استمرار الأزمة الاقتصادية التي تمرُّ بها البلاد في شهر أيلول ٢٠٢١، حيث انخفض مؤشراً الإنتاج والطلبيات الجديدة لأنَّ نقص الوقود ساهم في تفاقم انعدام الاستقرار السياسي وضعف الطلب المحلي. ونتيجة لذلك، انخفضت أنشطة شراء مستلزمات الإنتاج وخفّضت الشركات اللبنانية من حجم مخزوناتها.

وفي الجانب المقابل، انخفضتْ أسعار مستلزمات الإنتاج للمرة الأولى منذ كانون الثاني ٢٠١٩ نظراً لعدم تسجيل أي تغيّير يُذكر

في مستويات التوظيف وتقديم تقارير تُفيد بأنَّ تحسُّن سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي أدَّى إلى تخفيف الضغوط التضخمية.

ونتيجة لذلك، قدمت الشركات اللبنانية تقارير تُفيد بأنَّ تكاليف الموظفين شهدت تغييراً طفيفاً خلال أيلول ٢٠٢١ رغم انخفاض إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج. وأدّى انخفاض أسعار المشتريات إلى تخفيف الضغوط على التكلفة وهو ما نسبته الشركات اللبنانية إلى تحسُّن سعر صرف الليرة اللبنانية إلى الدولار الأميركي. وكان معدَّل الانخفاض في أسعار مستلزمات الإنتاج طفيفاً، و لكن هي المرة الأولى منذ كانون الثاني ٢٠١٩ التي تقدّم فيها شركات القطاع الخاص اللبناني تقارير تفيد بانخفاض على أساس شهري في النفقات الإجمالية.

ومع ذلك، لم يؤثر انخفاض التكاليف على أسعار البيع التي ارتفعتْ بوتيرة معتدلة للشهر العشرين على التوالي في أيلول ٢٠٢١، ولكن بوتيرة أبطأ.

وفي غضون ذلك، استمرَّت الأنشطة الشرائية بالانخفاض في أيلول ٢٠٢١ ونسبت الشركات اللبنانية ذلك إلى عوامل تتعلّق بمشاكل السيولة وانخفاض كميات الطلبيات الجديدة. وانخفض كذلك مؤشر مخزون المشتريات بسبب نقص الوقود، الأمر الذي ساهم في تقييد القدرات التخزينية، وسَجَّلَ مؤشر مواعيد تسليم الموردين تدهورًا جديدًا في أيلول ٢٠٢١.

وأخيراً، ظلَّتْ شركات القطاع الخاص اللبناني متشائمة بشدة بشأن مستويات النشاط التجاري خلال الإثني عشر شهراً المقبلة. وتوقّعت الشركات اللبنانية استمرار التحديات السياسية في البلاد وتأثيرها على النشاط التجاري.

مصرف لبنان يوافق على رئاسة نادر الحريري لبنك الإعتماد الوطني

وافق **مصرف لبنان** على أن يكون نادر الحريري مساهماً في بنك الإعتماد الوطني وتالياً رئيساً ومديراً عاماً للبنك، وذلك تثبيتاً لقرار إنتخابه قبل فترة من قبل مجلس الإدارة الذي كان مشروطاً بموافقة مصرف لبنان وفقاً للقانون.

سبق ذلك أن المساهمين في البنك إجتمعوا قبل فترة وقرروا إضافة عضوين مساهمين الى مجلس إدارة البنك وهما: تامر عبدوني، وهو موظف سابق في لجنة الرقابة على المصارف، ونضال إبراهيم وهو موظف سابق في شركة ميري لانش.

يضاف هؤلاء الى مساهمين آخرين وهم: ليلي حمود (تمثّل لطفي الزين رئيس شركة ميدغلف)، والوزير السابق جوزيف سركيس ممثلًا رجل الأعمال السعودي صالح الصقري ومجموعة خالد زيدان.

وبعد موافقة مصرف لبنان، من المفترض أن يسعى رئيس مجلس الإدارة نادر الحريري الى تعيّين مدير عام تنفيذي للبنك وإستكمال فريق الموظفين.

وكان نادر الحريري الذي قرر الإنتقال من الشأن العام في لبنان إلى القطاع المصرفي، إنتخب رئيساً لمجلس الإدارة في بنك الإعتماد الوطني وعلم يومها أنه لم يكن يملك أكثرية الأسهم، إذ أن الحريري كان يعتزم زيادة حصته والإتيان بمساهمين جدد وهذا ما تمّ فعلياً مؤخراً.

وكان رجل التأمين لطفي الزين إشترى هذا البنك منذ سنوات وإفتتح فرعين له ثم عاد وباعه إلى مجموعة يرأسها المصرفي خالد زيدان، إلّا أن هذا الأخير فضل العودة إلى العمل الإستثماري عبر شركة قائمة وذات نشاط خارجي.

وبنك الإعتماد الوطني هو بنك صغير ولا يحمل تراكمات سابقة متأتية من الظروف التي يمرّ بها القطاع المصرفي منذ عامين ونيف، الأمر الذي يشير الى ان الرئيس الجديد للبنك يعتزم إعتماد سياسة مصرفية هادئة، وإتّخاذ خطوات تدريجية من أجل زيادة ميزانية البنك لتمكينه من خدمة زبائنه.

البنك العربي يطلق خدمة "بيتي"

أطلق البنك العربي خدمة «بيتي» الجديدة عبر تطبيق «عربي موبايل»، وذلك في إطار جهود البنك الرامية إلى توفير أحدث الخدمات والحلول المصرفية الرقمية وتوظيفها لتقديم تجربة مصرفية متطورة وسلسة توفر وقت وجهد العملاء.

وتعتبر خدمة «بيتي» الأولى من نوعها على صعيد الخدمات المصرفية الرقمية المقدمة للأفراد، حيث تمكن العملاء الراغبين في امتلاك عقار من خلال قرض سكني من البنك العربي القيام بالتخطيط المالي السليم لهذا الهدف بناءً على وضعهم المالي من خلال تطبيق «عربي موبايل». كما تتيح هذه الخدمة الرقمية تحديد الميزانية الأنسب بالإستفادة من ميزة حساب النفقات والالتزامات بالتفصيل وتحديد الدفعة الأولى والرسوم الشهرية التي تناسب نفقات والتزامات كل عميل واحتياجاته.

كما توفر الخدمة ميزة «البحث عن بيتي» بالتعاون مع منصة

السوق المفتوح «OpenSooq» والتي يمكن للعملاء عبرها البحث عن عقارات الكترونياً استناداً إلى معايير اختيار محددة مسبقاً من قبلهم والتي تشمل مساحة العقار المطلوب وموقعه وغيرها.

مؤسّسة الرؤية العالمية في لبنان تختار بوب فينانس لتوزيع المساعدات

وقّعت شركة «بوب فينانس»، وكيل «ويسترن يونيون»، اتفاقية تعاون لمدة ٣ سنوات مع مؤسسة «الرؤية العالمية في لبنان» (World Vision Lebanon – WVL) التي تعمل على مساعدة اللبنانيّين واللاجئين من خلال المشاريع التنموية والإغاثة في لبنان منذ أكثر من ٤٦ عاماً.

وأشارت الشركة في بيان إلى أن هذا التعاون يتيح للأشخاص الأكثر حاجة من اللبنانيّين واللاجئين الذين خضعوا لعملية اختيار دقيقة استلام المساعدات المالية النقدية المحوّلة إليهم من مؤسّسة «الرؤية العالمية» عبر أي مركز من المراكز الـ٧٠٠ التابعة لـ«بوب فينانس» والمنتشرة في جميع الأراضي اللبنانية ولاسيما في المناطق النائية.

وأكدت أن الشفافية العالية والحرفية التي يتمّ فيها تحويل الأموال وتوزيع المساعدات عزّزت ثقة المؤسّسات في «بوب فينانس»، لافتة النظر إلى أنه في هذا السياق وقع اختيار مؤسسة «الرؤية العالمية» على «بوب فينانس» بحيث انضمت المؤسّسة الى مجموعة كبيرة من الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية للتعاون مع شركة الخدمات المالية التي تُعنى بتحويل الاموال داخل لبنان وخارجه.

الأخبار الإقتصادية العامة
للفصل الثالث ٢٠٢١

لبنان يتقدّم على العراق والسودان وليبيا واليمن وسوريا في الفساد

صُنّف لبنان في المركز ١٨٤ عالمياً بين ٢٠٩ دول تقيّم في المسح، والمركز الـ١٥ إقليمياً على مؤشّر ضبط الفساد (Control of Corruption) الذي يبيّن مستوى الفساد في بلد ما. ولم يتغير تصنيف لبنان العالمي والعربي في العام ٢٠٢٠ عن العام السابق كما بيّنت مجموعة مؤشرات البنك الدولي السنويّة.

وعالمياً، سجّل لبنان مستوى من الفساد أقل من ذلك الذي في الكاميرون، وقرغيزستان ونيجيريا، ومستوى فساد أعلى من ذلك الذي في كمبوديا، ونيكاراغوا وزيمبابوي. إقليمياً، تقدم لبنان على العراق، والسودان، وليبيا، واليمن وسوريا. وسجّلت نسبة ٨٨٪ من البلدان حول العالم مجموع نقاط اعلى من لبنان في هذه الفئة من الحوكمة.

وأظهرت مجموعة مؤشرات البنك الدولي السنويّة عن الحوكمة والإدارة الرشيدة أنّ لبنان تقدّم في واحد من أصل ٦ مؤشرات للحوكمة في العام ٢٠٢٠ وتراجع في ٥ مؤشرات بحسب النقاط التي حصل عليها على كل مؤشر.

تراجع الحوكمة

وتعكس هذه النتائج تراجعاً في مستوى الحوكمة في لبنان في العام ٢٠٢٠ مقارنة بالعام السابق. في التفاصيل فان تصنيف لبنان تقدم في مؤشرين، وتراجع في ٣ مؤشرات وبقي على حاله في مؤشر واحد مقارنة بمسح العام الماضي. وتغطّي المؤشرات ٢١٤ بلداً وتصنّف على سلّم مقياسي يراوح ما بين -٢,٥ و+٢,٥ نقطة، من الأسوأ إلى الأفضل من حيث نتائج الحوكمة.

ووفق نتائج المسح السنوي التي وردت في التقرير الاقتصادي الأسبوعي لمجموعة بنك بيبلوس Lebanon This Week، صُنّف لبنان في المرتبة ١٨٥ عالمياً بين ٢٠٩ دول تقيّم في المسح، والمرتبة الـ١٥ بين ٢٠ دولة عربية من حيث فعالية الحكومة (Government Effectiveness). ويبيّن هذا المؤشّر جودة الخدمة العامة والمدنية ومدى استقلالها عن الضغط السياسي، وكذلك جودة السياسات ومدى تطبيقها، وصدقية التزام الحكومة بهذه السياسات. وقد تراجع تصنيف لبنان ١٣ مرتبة في التصنيف العالمي، في حين لم يتغيّر تصنيفه الإقليمي مقارنةً بالعام ٢٠١٩. عالمياً، تقدّم لبنان في هذا المؤشّر على انغولا، وزيمبابوي والعراق، وتأخر عن نيجيريا، ومالي وتركمانستان بين الدول ذات الناتج المحلي الإجمالي البالغ ١٠ مليارات دولار أو أكثر. إقليمياً، تقدّم لبنان على العراق، والسودان، وليبيا، واليمن وسوريا. وتشير النتائج إلى أن ٨٨,٥٪ من البلدان حول العالم كانت أفضل من لبنان في هذه الفئة من الحوكمة. واحتلّ لبنان المرتبة ١٤٩ عالمياً بين ٢٠٩ دول تقيّم في المسح والمرتبة ١١ عربياً من حيث نوعية الأنظمة والقوانين (Regulatory Quality)، وهو يقيس مدى تماشي السياسات والقوانين مع اقتصاد السوق، وتعزُّز تنمية القطاع الخاص.

وأضاف التقرير أنّ لبنان جاء في المرتبة ١٦٩ عالمياً بين ٢٠٩ دول تقيّم في المسح والمرتبة ١٤ إقليمياً في فئة حكم القانون (Rule of Law)، وهو مؤشّر يقيس إلى أي مدى يثق المواطنون بالقوانين ويحترمونها، ويأخذ في الاعتبار نسبة الجرائم والعنف. وقد تراجع تصنيف لبنان مرتبة واحدة عالمياً، في حين لم يتغير تصنيفه إقليمياً في العام ٢٠٢٠ مقارنة بالعام ٢٠١٩.

مذكرة تعاون بين وزارة الاقتصاد وجمعية التجارة العادلة لتسويق المنتجات الزراعية والغذائية اللبنانية

وقّع وزير الإقتصاد والتجارة أمين سلام وجمعية التجارة العادلة في لبنان ممثّلة برئيسها سمير عبدالملك مذكرة تعاون في إطار مشروع دعم ابتكار الأعمال وتعزيز الصادرات للبنان (BIEEL)، وهو مشروع أطلقته مبادرة الشراكة الأميركية الشرق أوسطية (MEPI) وتنفذه جمعية التجارة العادلة في لبنان بهدف تقديم الدعم للمنتجين المحليين في قطاع الأغذية والزراعة ومساعدتهم في تطوير أعمالهم وزيادة صادراتهم وتسهيل وصولهم إلى الأسواق الخارجية. لتحقيق الأهداف، سيتعاون الفريقان على ترويج المنتجات الزراعية والمأكولات المتخصصة اللبنانية من خلال تنظيم عدد من

المعارض الدولية والبعثات التجارية إلى بلدان لديها أسواق واعدة للمنتجات اللبنانية بالإضافة إلى تسهيل الصادرات ومساعدة المنتجين المحليين على التوسع.

سيتعاون الفريقان أيضاً على بناء قدرات المستفيدين من خلال تنظيم ورش عمل في مواضيع عدة منها سلامة الغذاء ومعايير التصدير وغيرها، بالإضافة إلى ذلك، يتخلل التعاون تطوير علامة جودة وطنية للمنتجات الزراعية والغذائية اللبنانية وتصميمها وتحديد المعايير المطلوبة من المنتجين، وإنشاء آلية عمل يمكن من خلالها للمنتجين الراغبين الإستفادة من هذه الخدمة.

تعتبر هذه الخطوة، في ظلّ الوضع الحالي الذي يواجهه البلد، حيوية لدعم قطاع الأغذية الزراعية في لبنان وتعزيز الإقتصاد اللبناني وضمان بقاء صغار المنتجين والتعاونيات.

اطلاق صندوق إعادة بناء مؤسّسات الأعمال في بيروت على نحو أفضل

ميقاتي: مع أشقائنا العرب وأصدقائنا سنعيد للبنان دوره الرسالي والحضاري

أطلق رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي «صندوق إعادة بناء مؤسّسات الأعمال في بيروت على نحو أفضل B5» في السراي الكبير، بهدف دعم تعافي مؤسّسات الأعمال الصغيرة التي تضرّرت بشكل مباشر جراء انفجار مرفأ بيروت.

والمشروع الذي يدعمه البنك الدولي بتمويل من عدد من الدول، يقدم منحا لأكثر من ٤٣٠٠ مؤسّسة متضرّرة، على ان تقدم الطلبات عبر شركة «كفالات».

حضر الحفل نائب رئيس مجلس الوزراء سعادة الشامي، والوزراء: يوسف خليل، جورج بوشكيان، أمين سلام، وليد نصار وعباس الحاج حسن، نواب وسفراء أجانب يمثّلون الدول التي أسهمت في تمويل الصندوق، مدراء وممثلو القطاعات الإنتاجية والشركات المعنية بإطلاق الصندوق.

قدم الحفل الإعلامي موريس متى، فأشار الى أن «الحكومة تحمل كرات من نار في رحلة تعافي البلاد التي تمرّ بأسوأ أزمة إقتصادية منذ ١٥٠ عاماً في ظلّ نسبة تضخم وصلت في بعض القطاعات الى أكثر من ٤٠٠٪».

وقال الرئيس ميقاتي في كلمته: «أنشىء الصندوق بهدف دعم تعافي مؤسّسات الأعمال الصغيرة التي تضرّرت بشكل مباشر جراء انفجار مرفأ بيروت، وتعزيز عمل مؤسّسات التمويل الأصغر المؤهلة. كما أنه سيساعد في الحفاظ على الوظائف في القطاع الخاص والحدّ من عمليات إغلاق المؤسّسات وتسريح العمال. لقد ترك انفجار مرفأ بيروت، الذي حصل في أعقاب أزمة إقتصادية ومالية مستمرّة وتفشي جائحة كورونا تداعيات شديدة على القطاعات الإنتاجية في لبنان، فتسبب بأضرار مادية كبيرة وخسارة موجودات ومخزونات حوالي ١٠ آلاف مؤسّسة أعمال تابعة للقطاع الخاص وتقع ضمن نطاق خمسة كيلومترات من موقع الإنفجار. كما أثر الإنفجار تأثيراً كبيراً على إنتاجية الشركات وقدرتها على تحقيق الإيرادات وأدّى إلى تسريح عدد كبير من العمال وإلى موجات من الإفلاس».

أضاف: «اليوم وبجهد كبير من قبل البنك الدولي والإتحاد الأوروبي، فإن «صندوق إعادة بناء مؤسّسات الأعمال في بيروت على نحو أفضل» يشكّل الخطوة العاجلة الأولى لمد مؤسّسات الأعمال بالدعم الحيوي وضمان قدرتها على الإستمرار في ظل الأزمات المتعدّدة التي تعصف بلبنان. وبفضل الدعم المالي الذي قدمه كل من الإتحاد الأوروبي، وكندا والدانمارك وفرنسا وألمانيا وايطاليا والنروج، يطلق المشروع اليوم اشارة تنفيذ مشاريع ذات أولوية تشتد الحاجة إليها، وقد تمّ التخطيط لها في إطار الصندوق الائتماني المخصّص للبنان الذي سيزود المواطنين بمساعدات إغاثية اجتماعية وإقتصادية فورية، ويساعد مؤسّسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة على التعافي وتهيئة الظروف للإصلاح وإعادة الإعمار، وذلك لوضع لبنان على مسار التعافي المستدام. كما أود ان أنوه بالدور الريادي والشفاف لشركة «كفالات»، وهي الجهة المنفذة للمشروع والتي تساعد الشركات والمؤسّسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على تمويل من الصندوق، مما يمكنها من زيادة قدرتها الانتاجية عن طريق تنمية تمويل نشاطاتها الإقتصادية وزيادة فرص العمل. كما ستقدم شركة كفالات المشورة والدعم الفني لهذه الشركات الصغيرة والمتوسطة لضمان استمراريتها».

وتابع: «أغتنمها مناسبة لأوكد مجدداً، من هذا المكان بالذات الذي له رمزيته الخاصة، مع ما يحمله من وجع ومن أمل في الوقت نفسه، أنني باق إلى جانب كل أبناء لبنان، في بيروت وكل مدينة وقرية عزيزة. معا سننقذ ما يمكننا إنقاذه، معا سنعيد بناء ما تهدم، معا سنعيد لبنان أجمل مما كان، معا ومع أشقائنا العرب، الذين لا غنى لنا عنهم، ومع أصدقائنا، الذين يدعموننا

ويمدون لنا يد المساعدة، سنعيد هذا اللبنان الذي نحب، ومن أجله ترخص التضحيات، إلى خارطة الدول المتقدمة، والى لعب دوره الرسالي والحضاري».

ثم تحدث المدير العام لمؤسّسة «كفالات» **ضاهر أبو حبيب** الذي فأشار الى أن «هذا المشروع هو أول خطوة تطبيقية لا لخطة الوطنية للاصلاح والتعافي واعادة الأعمار RF3، وقد قامت الأطراف المعنية عن طريق التنسيق مع البنك الدولي بتقديم الهبات الكريمة التي هي أساس المشروع حيث كلف البنك الدولي «كفالات» بتنفيذ الخطة الموضوعة، علماً أن قيمة المشروع هي ٢٥ مليون دولار أميركي حتى اللحظة، وسيوزّع هذا المبلغ على إعادة نهوض مؤسّسات الأعمال الصغيرة التي تضرّرت من الإنفجار على ثلاثة أنشطة مرتبطة».

ولفتت رئيسة رابطة سيدات الأعمال اللبنانيات **أسمهان الزين** الى «ضرورة إنشاء منصة حكومة إلكترونية تسهل الأعمال من خلال هيكلة وإعادة بناء القطاعات المختلفة المتعلقة بالحوكمة والصحة والتربية وغيرها»، مشيرةً الى «أهمية تفعيل دور المرأة اللبنانية التي تثبت الوقائع أنها تشكّل نسبة عالية من القوى العاملة».

وشكر رئيس تجمع رجال ونساء الأعمال اللبنانيّين **نقولا أبو خاطر** الرئيس ميقاتي على رعايته حفل إطلاق صندوق B5، كما شكر البنك الدولي والإتحاد الأوروبي والجهات المانحة، مثنياً على «إطلاقه في مرحلة يُعاني فيها القطاع الخاص بشكل كبير مع تأثر الآف المؤسّسات الصغيرة والكبيرة بالأضرار التي نجمت عن انفجار المرفأ، في وقت لم يتم التوصل الى أي نتيجة في التحقيقات القضائية».

كما شكر رئيس نقابة أصحاب المطاعم والمقاهي والباتيسري والملاهي **طوني الرامي** البنك الدولي والدول المانحة على مبادرة إطلاق المشروع تجاه القطاع الخاص وقطاع المطاعم، وقال: «تم تحضير تقرير نوعي لمسح الأضرار التي نجمت عن الإنفجار ومعالجة كل ملف على حدة والتدقيق بالأرقام، بحيث أصبح هناك دفتر شروط متكامل لأي مساعدة أو هبة نتلقاها».

نبذة عن المشروع

يُشار الى أن الهدف من إنشاء «صندوق إعادة بناء مؤسّسات الأعمال في بيروت على نحو أفضل» B5 هو تقديم منح لنحو ٤٣٠٠ مؤسّسة للأعمال الميكروية والصغيرة التي تضرّرت بشكل مباشر جراء إنفجار مرفأ بيروت، وهو ممول بموجب هبات من البنك الدولي ودول عدة لمدة خمس سنوات، بهدف الحفاظ على الوظائف في القطاع الخاص والحد من عمليات إغلاق المؤسّسات وتسريح العمال.

يذكر أن B5 هو ملخص العبارة الإنكليزية (building Beirut businesses back and better fund) وهي تسمية تتماهى مع مساحة خمسة كيلومترات من موقع الإنفجار حيث تضرّرت عشرات مؤسّسات الأعمال ذات الملكية الخاصة، إضافة الى خسائر كبيرة بالموجودات والمخزونات في هذه البقعة الجغرافية.

سعر الصرف :
التباين بين الأحكام وتحديات توحيدها :

بقلم : الدكتور بول مرقص *

بدأت الأزمة الإقتصادية والإجتماعية في لبنان تتفاقم وتحتدّ منذ تشرين الأول عام ٢٠١٩، وتفاقمت مع ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الليرة اللبنانية لأول مرّة بعد العام ١٩٩٣، ويأتي هذا الوضع غير المسبوق نتيجة سوء الإدارة الحكومية.

سنوات من الفساد والإداري، أدّت إلى استغلال المليارات من تدفقات المودعين المالية، وتبديد ثروات طائلة في دعم قطاعات غير إنتاجية في بلدٍ لا يملك أدنى مقوّمات الإنتاجية والإعتماد الذاتي، في وقتٍ كان يفترض فيه توظيف الأموال في سبيل مشاريع إنمائية واستثمارات مربحة تعود بالفائدة على المواطنين.

انعكس التدهور المالي على مستوى معيشة اللبنانيّين ككلّ، حيث ارتفعت أسعار السلع والخدمات، وتقلّصت قدرة المواطنين الشرائية بشكلٍ حادّ، وفقدت المداخيل قيمتها، وأصبح وصول الناس لودائعهم مقيداً.

بالمحصلة، إنّ كلّ الآثار السلبية للوضع المالي والإقتصادي التي وصل إليها لبنان أثرت سلباً وبشكل مباشر على سعر الصرف.

فكان السعر الرسمي المعتمد والموحّد في لبنان محدّد ب /١٥٠٧/ ليرة لبنانية للدولار الواحد، لكنّه استمر بالارتفاع خلال السنتين السابقتين ليلامس اليوم مع نهاية عام ٢٠٢١ سقفاً يتجاوز العشرين ألف ليرة للدولار الواحد في السوق السوداء، حتى أصبحنا أمام مشكلة تحديد السعر الرسمي في ظلّ وجود منصات عدّة لسعر صرف الدولار الأميركي من قبل المصرف المركزي، سواء التعميم رقم /١٥١/ الذي حدّده بـ /٣٩٠٠/ ليرة أو غيره من التعاميم التي صدرت بعده، ومنصّة صيرفة (SAYRAFA).

سنعرض في ما يلي:

١- مخاطر تعدّد سعر الصرف،

٢- المرجع القانوني الصالح لتحديد سعر الصرف الرسمي لليرة اللبنانية،

٣- الأحكام القضائية التي صدرت في ما خصّ تحديد سعر الصرف.

لذا ما هي المخاطر التي طرأت نتيجة تعدّد أسعار الصرف في لبنان؟

أولاً مخاطر تعدّد أسعار الصرف:

يعتمد القطاع المصرفي اللبناني بشقيه من الودائع والائتمان بشكل كبير على الدولار الأميركي، ولسنوات عديدة، رزحت المصارف تحت مخاطر سعر صرف للدولار قابل للارتفاع في ظلّ إقتصاد وطني هشّ وغير منتج.

من مخاطر تعدّد سعر الصرف هو أن ٢٪ من الودائع مدولرة وهناك /١٥/ مليار دولار توظيفات في سندات اليوروبندز (Eurobonds) إضافةً إلى عمليات مبادلة سواب بين توظيفات بالعملة اللبنانية وتوظيفات بالعملة الأجنبية والرساميل المجمعة والمقوّمة بالعملة اللبنانية [١].

كما أنّ لتعدّد أسعار الصرف أثاراً سلبية على الصعيد الخارجي، فذلك يرفع من المخاطر على قطاع التجارة والأعمال، ويؤدي إلى هروب الرساميل بالعملات الأجنبية وبالتالي إنخفاض في نسبة الإستثمارات. أمّا داخلياً، فإن تعدّد أسعار الصرف يقلّص القدرة الشرائية للمواطنين بحيث تلغى الطبقة الوسطى وتتساوى بالفقيرة، وترتفع معدّلات البطالة، مما يؤثر سلباً على كافة المصالح لاسيّما الإنتاجية منها.

---

* محامٍ في الإستئناف، دكتور في القانون، مؤسس ومدير مكتب جوستيسيا للمحاماة www.justiciabc.com، أستاذ في الجامعة الأميركية في بيروت وفي كليات الحقوق، مستشار قانوني للمصارف.

* شارك الأساتذة فارس أبي خليل ومها داغر من "جوستيسيا" في البحوث الآيلة الى كتابة هذا المقال.

١- د. سابين الكيك من سلسلة قضايا مصرفية «أزمة المصارف اللبنانية» عدد أيلول ٢٠٢١

وهنا يطرح التساؤل حول المرجع الصالح لتحديد سعر الصرف الرسمي لليرة اللبنانية هل هو المصرف المركزي أم السلطة التشريعية؟

ثانياً : المرجع القانوني الصالح لتحديد سعر الصرف الرسمي لليرة اللبنانية:

كثيراً ما نسمع بتعبير «السعر الرسمي لصرف الليرة المحدّد من قبل مصرف لبنان»، أي المقصود به سعر الصرف ال /١٥٠٧/ لليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي الواحد، لا بدّ من الإشارة إلى أن هذا التعبير هو إصطلاحي فعلي لا قانوني[٢]، إذ أنّ المصرف المركزي ليس المرجع الصالح لتحديد سعر صرف الليرة اللبنانيّة مقابل العملة الأجنبيّة كما سنوضّح فيما يلي.

إن سعر الصرف هو السعر النسبي لعملة بلد ما مقارنةً بعملة بلد آخر، فأتت النصوص القانونية، وتحديداً المادة /٤٧/ من قانون النقد والتسليف لتمنح مصرف لبنان صلاحيّة حصريّة لإصدار النقد الوطني، دون ذكر أيّ نصّ واضح مباشر وصريح وكافٍ للإجازة للمصرف المركزي لتحديد سعر النقد الوطنيّ مقابل العملات الأجنبية. فلم يتناول قانون النقد والتسليف مباشرة هذا الموضوع، بإستثناء المادّة الثانية منه، التي تنصّ على أنّ القانون هو الذي يحدّد **قيمة الليرة اللبنانيّة بالذهب الخالص.** أضف الى ذلك، المادّة /٢٢٩/ المعطوفة على المادّة /٢/ من قانون النقد والتسليف، التي تُعتبر السند القانونيّ لتحديد سعر الصرف في لبنان، فإنّها تنصّ على سعر انتقاليّ لليرة اللبنانيّة كما هي لتحديد سعر الصرف[٣].

بالعودة إلى المبادئ العامّة الدستوريّة ولاسيّما الفقرة (و) من مقدّمة الدستور، نجد أنّها تنصّ على أنّ النظام الاقتصاديّ الليبرالي الحرّ يكفل المبادرة الفردية، لكن ليس هناك مرتكز نهائيّ وواضح وصريح، يخوّل مصرف لبنان تحديد سعر صرف الليرة. لذلك، وُجدت أسعار مختلفة لليرة، أبرزها سعر التعامل الحرّ في السوق، والذي تخطّى سعر الـ ٢٠ الف ليرة للدولار يقابله سعر رسميّ محدّد بـ /١٥٠٧/ ليرة، وسعر مصرفيّ بـ /٣٩٠٠/ ليرة، الى جانب دولار «منصّة صيرفة» المحدّدة من قبل مصرف لبنان.

كما أن المادة /٧٠/ من قانون النقد والتسليف وإنشاء المصرف المركزي التي تتعلق بسلطة مصرف لبنان في الحفاظ على سلامة النقد اللبناني وعلى الإستقرار الإقتصادي وسلامة أوضاع النظام المصرفي وتأمين ثبات القطع عبر شراء وبيع الذهب والعملات الأجنبيّة، **إذ لا يوجد أيّة أحكام أو سند قانوني يبرّر ويجيز لمصرف لبنان صلاحيّة واختصاص تحديد سعر صرف الليرة اللبنانيّة مقابل العملات الأجنبيّة،** لكنّه بهدف الحفاظ على الإستقرار وعلى سلامة النقد الوطني يجب أن يوازي بين العرض والطلب على العملات الأجنبية في السوق، وذلك وفقاً للمهام الممنوحة له بموجب قانون النقد والتسليف.

إنّ سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل العملات الأجنبيّة الأخرى يحدّد إمّا وفقاً لقاعدة العرض والطلب، وإمّا وفقاً لأحكام المادة /٢٢٩/ من قانون النقد والتسليف التي تنصّ على «سعر قانوني لليرة اللبنانيّة»، وبالتالي فإنّ تحديد سعر الصرف يدخل **في الإطار التشريعي وليس في الإطار التنظيمي أيّ أن تحديد سعر صرف الليرة اللبنانيّة مقابل الدولار الأميركي (أو أيّة عملة أجنبيّة أخرى) يحدّد بموجب قانون صادر عن مجلس النوّاب[٤].**

وهذا ما أكّدت عليه إستشارة صادرة عن هيئة التشريع والإستشارات في وزارة العدل بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٩ تحت الرقم ١٩٨٥/٨٨١ والتي جاء فيها ما يلي:

«وتجدر الاشارة هنا إلى أن تحديد سعر قانوني جديد لليرة يستوجب تدخل المشترع كما نصت المواد ٢ و٢٢٩ من قانون النقد والمادة الاولى من القانون المنشور بالمرسوم /٦١٠٥/ ذاته.... إذ أن تحديد سعر الليرة يدخل في النطاق التشريعي وليس في دائرة التنظيم»، من هنا، وفي ظل عدم صدور قانون يحدد سعر الصرف، فإن سعر الصرف لليرة اللبنانية بمقابل العملات الأجنبية يحدده سوق العرض والطلب لا المصرف المركزي، بقيت الليرة اللبنانية بدون سعر قانوني، لا نهائي ولا انتقالي، ولا يحدد سعرها اليوم سوى القوة الشرائية التي يحكمها العرض والطلب»[٥].

فهذه الإستشارة أعطت تعريفاً للسعر القانوني لليرة اللبنانيّة

٢- قرار القاضي مزهر رئيس دائرة التنفيذ في النبطية تاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢٦

٣ – د. بول مرقص لجريدة النهار تاريخ ٢٠٢١/٩/١٣

٤- المحامي شربل طانيوس شرفان في مجلة صادر القانونية تاريخ ٢٠٢١/٢/١١

٥- إستشارة هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل رقم ١٩٨٥/٨٨١ بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٩

على أنّه «**هو السعر الذي يحدّده القانون في معادلة الليرة اللبنانيّة بالنسبة للذهب أو الدولار وسائر العملات الاجنبيّة**»، وخَلُصت أنّه لا سعر قانوني لليرة في لبنان وبالتالي يبقى سعر الصرف المعتمد في السوق على أساس العرض والطلب.

وأيضاً الذي يحدّد هذا السعر هو عمليّات الصرافة في السوق الشرعي للصرّافين الرسميّين المعتمدين وفقاً للأصول المنصوص عنها في القانون رقم /٣٤٧/ تاريخ ٢٠٠١/٨/٦ (قانون تنظيم مهنة الصرافة) وليس في السوق السوداء لأنّ هذه السوق تعتمد في أغلبيّتها على مضاربات غير مشروعة على العملات دون أيّة رقابة أو ضوابط[٦].

بالإضافة إلى ذلك، لم يصدر لغاية تاريخه أي تشريع خاص يُحدِّد صراحةً قيمة الليرة في مقابل الدولار أو غيرها من العملات الأجنبية المتعامل بها في لبنان لإتّخاذه كأساس لإحتساب سعر الصرف الرسمي للتعامل بالعملة الوطنية.

تشير بعض الآراء القانونية[٧] إلى أن القانون رقم ٢٠٢٠/١٩٣ قانون (الدولار الطالبي) الذي ألزم المصارف اللبنانية صرف مبلغ عشرة آلاف دولار أميركي للطلاب الجامعيين في الخارج من حساباتهم أو حسابات أوليائهم وذلك بالعملة الأجنبية أو بالعملة الوطنية وفق سعر الصرف الرسمي للدولار والذي حدّده ب /١٥١٥/ ل.ل.، يعتبر بمثابة إقرار تشريعي غير مباشر بسعر الصرف الرسمي للدولار الأميركي مقابل العملة الوطنية، لاسيّما وأن المشترع لم يذكر في القانون المذكور ما يفيد بوجود سعر صرف رسمي آخر.

ولكن تبقى هذه الآراء غير مرجّحة، خصيصاً في ظلّ تباين الأحكام والقرارات القضائية في تحديد سعر الصرف.

ثالثاً: الأحكام القضائية فيما خصّ تحديد سعر الصرف:

ألقت الأزمة النقدية الراهنة بعد تدهور سعر صرف العملة الوطنية في مقابل الدولار الأميركي بظلالها على كاهل القضاء في ظل تعاظم عدد الدعاوى المقدَّمة أمامه والمتعلّقة بتحديد سعر الصرف الذي على أساسه سوف يتمّ الإيفاء، إن كان وفقاً لسعر الصرف الرسمي المُحدَّد من قِبَل مصرف لبنان بِ ١٥٠٧ ل.ل. للدولار الواحد، أم وفقاً لسعر المنصّة التي أنشأها مصرف لبنان «SAYRAFA» والذي يعتبر السعر الأقرب لسعر السوق.

وفي الواقع صدرت أحكام وقرارات قضائية عدّة في هذا الصدد، نذكر منها القرار رقم ٢٠٢٠/٦٨٧ الصادر عن محكمة الإستئناف في بيروت[٨]، والذي جاء فيه:

«إلزام المدعى عليهم الورثة المذكورين، كل بحسب نسبة حصته من التركة وفقاً القرار حصر الإرث، بتسديد أتعاب المحامي المدعي الأستاذ الياس داوود درويش عقل البالغة عشرة آلاف دولار اميركي ، أو ما يعادله بالعملة الوطنية بتاريخ الدفع الفعلي وفقاً لمتوسط السعر المحدّد للدولار الأميركي بمقابل الليرة اللبنانية على المنصّة الإلكترونية لعمليات الصرّافة والتداول الموضوعة من مصرف لبنان ، وذلك عطفاً على إتفاقية الأتعاب تاريخ ١٨/١/٢٠١٨»

وفي الإتجاه عينه صدر القرار رقم ٢٠٢٠/٧٩٧ تاريخ ٢٠٢٠/١٢/٩ عن محكمة الإستئناف في بيروت، ألزمت بموجبه المدعى عليهم بتسديد أتعاب المحامي المدعي بالدولار اميركي، أو ما يعادله بالعملة الوطنية بتاريخ الدفع الفعلي وفقاً لمتوسط السعر المحدد للدولار الأميركي بمقابل الليرة اللبنانية على المنصة الإلكترونية لعمليات الصرّافة والتداول الموضوعة من مصرف لبنان[٩].

إلا أنه وفي إتجاهٍ معاكس جاء في معرض الحكم الصادر مؤخراً عن رئيس دائرة التنفيذ في المتن، والذي قضى بأن السعر الرسمي المحدّد من قبل مصرف لبنان ب /١٥٠٧/، وإن كان لا يعبرّ عن الواقع الحقيقي للإقتصاد اللبناني، إلاّ أن باقي أسعار الصرف تفتقد للمشروعية القانونية:

«وحيث وإن كان السعر الرسمي المحدّد بحسب نشرات مصرف لبنان بمبلغ /١٥٠٧/ ل.ل لا يعبر عن الواقع الحقيقي للإقتصاد اللبناني، يبقى أن سائر الأسعار المتداولة تفتقد من حيث الظاهر إلى المشروعية القانونية والتبرير القانوني السليم في ضوء الوضع التشريعي الحالي»[١٠].

٦- المحامي شربل طانيوس شرفان، المرجع السابق

٧- د. المحامي هيثم عزو لجريدة اللبنانية تاريخ ١٥ أيار ٢٠٢١

٨- قرار رقم ٢٠٢٠/٦٨٧ غرفة الإستئناف الثانية عشر في بيروت تاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢٦

٩- قرار رقم ٢٠٢٠/٧٩٧ غرفة الإستئناف الثانية عشر في بيروت تاريخ ٢٠٢٠/١٢/٩

١٠- حكم رئيس دائرة التنفيذ في المتن رقم ٢٠٢١/١٤٦ تاريخ ٢٠٢١/٦/٢٨

كما أنه وفقاً للحكم الصادر عن رئيسة دائرة التنفيذ في بيروت القاضية مريانا عناني عام ٢٠٢٠، لا يوجد سعر صرف رسمي وقانوني حتى الآن، فالسعر الموجود على نشرة مصرف لبنان هو المعتمد، فقد قضى القرار المذكور بما يلي:

«وحيث استناداً إلى واقع الحال والأوراق، التي تظهر بشكل واضح أن سعر صرف الدولار الأميركي ما زال وفقاً لنشرة مصرف لبنان محدداً على السعر الرسمي، - وهو مقر به من قبل المشرع صاحب الاختصاص الأصلي في هذا المجال، وأنه لم يحصل أي تدخل تشريعي لتاريخه عدل هذا السعر، أو حرّره ليتناسب مع سعر السوق الحرة، وفي ظلّ عدم وجود مؤشر قانوني بديل يصح اعتماده في المعاملات الرسمية والقضائية، يغدو أي سعر آخر لليرة اللبنانية غير مستجمع لشروط المنازعة الجدية تجاه السعر الرسمي المذكور» [١١].

****

إنّ هذا التباين في الأحكام والقرارات القضائية يؤكّد على أنّه هناك مشكلة حقيقية في تحديد السعر الواجب إتباعه في تعاملاتنا القانونية والعقدية، فهذا التقلّب في أسعار الصرف لاسيّما في ظلّ عدم توحيد الإجتهاد ينعكس سلباً على حياتنا اليومية وعلى أعمالنا، يؤدي حتماً إلى فوضى وعدم إستقرار إلى حين صدور قانون يوحّد أسعار الصرف.

فتوحيد سعر الصرف مطلب أساسيّ من مطالب صندوق النقد الدّولي، إضافةً إلى قانون الكابيتال كونترول الذي يعدّ من الشروط المتلازمة مع توحيد سعر الصرف، لا بل هو باب أساسي لهذا التوحيد.

هذا ولاسيّما وأن صندوق النقد الدولي وضع مساراً واضحاً للبنان مقابل برنامج إنقاذي، يتضمن أربع نقاط من بينها توحيد سعر صرف الليرة وإستعادة الملاءة المالية العامة وسلامة النظام المالي، لأن توحيد سعر الصرف بنظر الصندوق أقلّ كلفة على الإقتصاد من الطريقة المتدرجة، فبالنسبة إلى صندوق النقد إن تحرير سعر الصرف يساهم في حماية الإحتياطيات الدولية للبنان مع الحدّ من السعي وراء الريع والفساد[١٢].

وفي دراسة لمعهد التمويل الدوليّ [١٣]، لحظت وجود /١٢/ دولة حول العالم، تشهد حالياً ظاهرة تعدّد أسعار الصرف، ما بين سعر صرف فعليّ في السوق الموازية، وأسعار صرف رسميّة متعدّدة، يتمّ استعمالها لغايات مختلفة كإحتساب الضرائب ودعم الاستيراد وغيرها. لائحة الدول هذه شملت كلّ من الدول التالية: لبنان وتركمانستان وإيران وسوريا والجزائر والأرجنتين ونيجيريا وزيمبابوي وأنغولا ومصر والسودان وأوزبكستان.

وحسب التقرير، فالمسألة المشتركة بين كلّ هذه الدول هي فشلها في تطبيق سلّة الإصلاحات الماليّة الشاملة، التي تكفل تناسق البرامج الإقتصاديّة مع أنظمة القطع والسياسات النقديّة، بالإضافة إلى فقدان الثقة بالعملة المحليّة، وغياب الإستقرار السياسيّ والماليّ [١٤].

فهل يمكن السيطرة على التقلّبات في الأسعار اليومية بدون رفع حدّة التضخم في لبنان؟ وهل لبنان جاهز لتوحيد سعر الصرف؟ وهل أن إصدار نصّ قانوني كافٍ؟

١١ - قرارا معجل التنفيذ في بيروت بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١٢

١٣ - بيان عن رئيسة صندوق النقد الدولي كريستالينا غورغاييف في آب ٢٠٢٠ منشور على الموقع الإلكتروني الرسمي لصندوق النقد الدولي

١٤- جريدة النهار تاريخ ٢٠٢١/٩/١٣

١٥- جريدة النهار، المرجع السابق

كيف يمكن للبلدان تنويع صادراتها؟

باعتبارها أكبر منتج للنحاس في العالم، تلبي شحنات «تشيلي» من المعدن حوالي ثلث الطلب العالمي وتمثّل حوالي نصف صادراتها من السلع. ولكن، بغضّ النظر عن هيمنة التعدين، فإنّ التدفّقات التجارية في تشيلي هي أكثر تنوّعاً وتعقيداً ممّا تبدو عليه، مع صادرات كبيرة من المركبات والأدوية ومعدّات الإتصالات السلكية واللاسلكية. ووفقًا لورقة صادرة مؤخراً عن خبراء صندوق النقد الدولي، يُعتبر اقتصاد منطقة دول الأنديز Andean countries بين الإقتصادات التي تتألّق كنموذج يُحتذى به في سياسات التنويع.

وتُظهر الأبحاث أنّ السياسات على مستوى الاقتصاد مثل الحوكمة والتعليم تساعد في تعزيز الصادرات المتنوّعة أكثر من السياسات الصناعية ذات الأهداف الضيّقة، وهو اكتشاف يمكن أن يوجّه بشكل أفضل الدول التي تسعى إلى توسيع تجارتها الدولية. وتتجاوز دراسة ٢٠١ دولة ومنطقة مؤشرات التعقيد الاقتصادي Economic Complexity Indices التي استخدمها الاقتصاديون تقليدياً. فهذه المؤشّرات التي تُعبّر عن القدرة الإنتاجية لنظام اقتصادي معيّن لديها حساسية قوية على السلع الأساسية، ما يمكن أن يُشوّه صوابيتها.

ولقراءة أكثر دقّة، تقترح أبحاث صندوق النقد طرقاً جديدة لقياس تنوّع وتعقيد الصادرات الوطنية وكيف يمكن للسياسات على مستوى الاقتصاد أن تعزّز هذا التنوع. يُسمّي الاقتصاديون هذه السياسات بالأفقية لأنها تطبَّق على نطاق واسع عبر الدولة بدلًا من استهداف قطاعات فردية. ويقوم هذا النهج أيضاً بتقييم القرب الجغرافي للاقتصاد من الشركاء التجاريين، وكيف يؤثّر على الصادرات باستثناء السلع الأساسية مثل المعادن أو النفط. وتقدّم هذه النظرة دروساً لواضعي السياسات حول كيفية دعمهم بشكل أفضل لتجارة متعدّدة الأوجه، وهو هدف مشترك في الإقتصادات الناشئة والنامية لأنه يرتبط بإنتاج اقتصادي أقلّ تقلّباً وبتوسّع أسرع على المدى الطويل.

أربعة عوامل رئيسية

توضح المنهجية وجود صلة واضحة بين الصادرات غير الأولية التي تساعد على التنويع وأربعة متغيّرات على مستوى الإقتصاد تساعد في دعمها وهي: الحوكمة والتعليم والبنية التحتية والتجارة المفتوحة. ويساعد تحسين هذه المجالات على التنويع من خلال تهيئة القاعدة التي تجعل من الممكن تعزيز الصادرات المعقّدة أو ذات القيمة المضافة الأعلى. وهذا أمر مهمّ لأنّ إظهار التأثير الإيجابي لهذه السياسات على الصادرات يتحدّى أو يختلف مع الإعتقاد السائد بأنّ السياسات الصناعية التي تهدف إلى دعم صناعات معيّنة، هي أفضل طريقة لتوسيع التجارة. ويُظهر التحليل أنه بإستثناء احتياطيات النحاس الوفيرة، فإن الوضع الإقتصادي في تشيلي يُشبه بشكل مفاجئ الوضع في ماليزيا. وتتمتع الدولة الآسيوية أيضاً بمستوى تعليم عال وبمؤسّسات قوية، لكنّها تستفيد من كونها أقرب كثيراً إلى مراكز سلاسل التوريد العالمية الرئيسية في الصين واليابان وكوريا. ولدى المصدّرين الآسيويين والأوروبيين البارزين، من هونغ كونغ وسنغافورة إلى إيرلندا والدنمارك، الشحنات الأكثر تنوّعاً وتعقيداً والسياسات الأفقية الأقوى.

يمكن أن تحدث السياسات الجيّدة فرقاً كبيراً

بالنسبة للحكومات التي تطمح إلى تدفّقات تجارية أكثر تنوّعاً، فإنّ النهج الجديد لشرح التنويع يؤكّد الحاجة إلى تقصير المسافة الجغرافية بشكل فعّال من خلال تعزيز الإتصال بين الدول. ويؤدّي استخدام أفضل لوجستيات النقل، في الموانئ البحرية على سبيل المثال، إلى تقصير المسافة بشكل فعّال، عن طريق تقليل أوقات عبور البضائع. وتشمل السياسات المفيدة الأخرى تخفيف حواجز السياسة التجارية، وتعزيز تيسير التجارة، وتعزيز انتشار التكنولوجيا من خلال برامج التبادل التعليمي، والإستثمار في تقنيات الاتصال (مثل النطاق العريض) الذي يدعم الاقتصاد الرقمي.

قد يبدو تعزيز السياسات الأفقية أمراً صعباً، خاصّة بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض. ومع ذلك، ثمّة بلدان عدّة لديها سياسات أقوى بكثير مما كان متوقّعاً بالمقارنة مع مستويات دخلها، منها رواندا في مجال الحوكمة، جورجيا وأوكرانيا في مجال التحصيل العلمي، ماليزيا في ما خصّ البنية التحتية،

وموريشيوس والبيرو في ما خصّ التعرفة الجمركية. ويمكن أن تكون هذه الاقتصادات قدوة لغيرها من البلدان.

لا ينفي ما سبق الفعاليّة المحتملة لمزيد من الدعم الموجّه للقطاعات الفردية، مع ذلك، قد تكون روافع السياسة الصناعية أقلّ فعالية أو حتى مضرّة. تشمل العوائق المحتملة تقلّص القدرة في المالية العامة، والتوجّه نحو ضرائب منخفضة، وتراجع التعددية أو الإتفاقات التجارية المتعدّدة الأطراف. علاوة على ذلك، لا يوجد دليل إحصائي على فعاليتها. في المقابل، إنّ استراتيجيات التنويع المبنيّة على سياسات وتواصل أوسع تُعتبر أقلّ إثارة للجدل وأكثر دعماً لتنويع الصادرات وجعلها ذات قيمة مضافة مرتفعة.

المرجـــــــع :

مدونات صندوق النقد الدولي- أيلول ٢٠٢١.

الحدّ من تغيّر المناخ مقابل التكيّف معه

يخوض العالم معركة على جبهتين لوقف الإحتباس الحراري العالمي ومعالجة الآثار الناجمة عن تغيّر المناخ.

تتطلّب مواجهة تغيّر المناخ العمل على جبهتين في آن واحد. فينبغي وضع تدابير لمعالجة المشكلة الأساسية من خلال إبطاء أو وقف عملية الارتفاع في انبعاثات الوقود الأحفوري، التي تلعب دوراً في ارتفاع درجة حرارة الأرض بشكل كارثي لا عودة فيه. كما الحاجة أيضاً إلى التكيّف لأجل مساعدة الناس والحكومات على الصمود والحد من مشاكل تغيّر المناخ التي بدأت تبرز بالفعل.

يتّفق العلماء والإقتصاديون على ما يجب أن يحدث في الأعوام الثلاثين القادمة للحدّ من تغيّر المناخ. لكنّ التحدي الذي يواجههم يكمن في كيفيّة تشجيع استخدام التقنيات النظيفة لتشغيل المركبات وانتاج الكهرباء وأخيراً جعل استخدام الوقود الأحفوري أقل فائدة إقتصادياً. وهنا تأتي قضية تسعير الكربون. فتقليل انبعاثات هذا الكربون الناجمة عن حرق الوقود الأحوري كالفحم والنفط والغاز لن يحدث دون تحفيز، لذا من غير المرجّح اختيار الناس الوقود الأحفوري بتكلفة بيئية إضافية في حال كانت البدائل الأنظف أرخص. يُحتسب سعر الكربون وفقاً لتكلفة إطلاق طن آخر من ثاني أكسيد الكربون في الهواء. فيؤدي استخدام الوقود الأحفوري إلى خلق فرص عمل وتجارة لكن المستخدمين لا يتعيّن عليهم دفع ثمن الأضرار البيئية، ما يُسمّى بالإخفاق السوقي. بالإضافة إلى حين اختيار شركات الطاقة ما بين الإستثمار في مزرعة رياح جديدة أو محطة طاقة تعمل بالفحم، يتوجّب الأخذ في الإعتبار تكلفة التلوّث وتكاليف كلتا التقنيّتين. وللعمل على تصحيح هذا الإخفاق، اعتمد صانعو السياسات على طريقتين رئيسيّتين بغية تسعير الكربون: الأولى تتمثّل بفرض ضريبة مباشرة على الفحم والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي وأنواع الوقود الأحفوري الأخرى وفق محتواها الكربوني. وتمرّر الضريبة من الموردين إلى المستهلكين في شكل أسعار أعلى للكهرباء والبنزين والتدفئة وغيرها من المنتجات المعتمدة على الوقود الأحفوري، أمّا الثانية فتتمثّل بنظام تحديد وتداول الإنبعاثات (Cap-and-trade) الذي يحدّد مخصّصات لإجمالي كمية انبعاثات الكربون التي يتمّ إطلاقها كل عام، ما يؤدّي إلى إمكانية تداول المخصّصات من القطاعات الأقل كثافة للكربون إلى الأكثر كثافة منه. وفي حين يعتمد أفضل شكل لتسعير الكربون على ظروف كل بلد على حدة، تمّ تحديد ضريبة الكربون على أنّها الأكثر فعالية لتغيّير السلوك التي يمكن أن تُسهم في تخفيف إنبعاثات الكربون وتوفير دخل إضافي للحكومات.

إلى جانب التسعير، ثمّة تدابير تنظيمية من شأنها أيضاً الحد من انبعاثات الكربون من خلال وضع معيار حافظة الطاقة المتجددة الذي شترط إنتاج كمية معيّنة من الطاقة من مصادر متجددة كطاقة الرياح والطاقة الشمسية وغيرها، ما يحثّ المصنّعون والمستهلكون على البحث عن مصادر طاقة أنظف وأقل تكلفة. كما يُنظر بشكل ملحوظ إلى وضع حد أدنى دولي لأسعار الكربون لحثّ أكبر الجهات المسبّبة لهذه الانبعاثات من ثاني أكسيد الكربون على تقليلها لإبقاء الإحترار العالمي دون المستوى المستهدف.

وقد وجد صندوق النقد الدولي أن الأمر سيتطلّب ٧٥ دولاراً لسعر طناً من ثاني اكسيد الكربون في جميع انحاء العالم بحلول العام ٢٠٣٠ للحدّ من ارتفاع درجة الحرارة علماً أنّ حوالي ٨٠٪ من الإنبعاثات العالمية غير مسعّرة ويبلغ متوسّط السعر العالمي لهذه الإنبعاثات ٣ دولارات فقط للطن. لكنّ بطء العمل في هذا المجال يعود إلى الأكلاف المترتّبة عن هذه التدابير من ناحية القيمة الحقيقية أو صنع القرار السياسي، كون مع ارتفاع سعر الطن إلى ٧٥ دولاراً، سيزداد متوسّط أسعار الكهرباء على مدى ١٠ سنوات وبنسبة ٤٥٪ وأسعار البنزين بنسبة ١٥٪. فالايرادات المجمّعة من ضرائب الكربون ضرورية لتعويض الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض لكسب قوتهم.

ومع ذلك، يعاني العالم طقساً قاسياً بشكل متزايد ويؤثّر ذلك على الميزانيات الحكومية في جميع أنحاء العالم، وخاصة في البلدان الفقيرة. نتحدّث هنا عن التكيّف مع تغيّر المناخ من خلال بنية تحتية أكثر مرونة وتوفير موارد المياه وتحسين غلّة محاصيل الزراعة، ما يُسهم في تحقيق نتيجة ثلاثية الأبعاد: فالبلدان ستعاني بدرجة أقلّ من الصدمات المناخية في المستقبل، وسوف تتمتّع بإنتاجية ونمو كبيرين وستحصد فوائد إجتماعية وبيئية. ويمكن أن يتّخذ هذا التكيّف أشكالاً عديدة غير التمويل الحكومي المباشر للبنية التحتية كتشجيع القطاع الخاص على التكيّف والحماية الإجتماعية عقب الكوارث ووضع استراتيجية شاملة لإعداد الميزانية والتخطيط تأخذ في الإعتبار تغيّر المناخ. كما يُعتبر هذا الإتجاه ذكياً كون كل دولار يُستثمر في التكيّف من شأنه أن يحقّق حوالي ١٠ دولارات من صافي الفوائد الإقتصادية وفق تقرير اللجنة العالمية للتكيّف. لكنّ ذلك يتطلّب أكلاف أوّلية يصعب على العديد من الإقتصادات النامية تدبيرها. فمساعدة البلدان على تمويل هذه الإستثمارات أمر مهم جداً للتكيّف، وسيعود على المالية العامة بالفائدة على المدى الطويل. لكن، لا يزال هناك القليل من التمويل المتاح المتعلّق بالمناخ الذي بلغ ٣٠ مليار دولار سنوياً في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، في حين أنّ هذه الأكلاف في الإقتصادات النامية وحدها تقدّر حالياً بحوالي ٧٠ مليار دولار، ومن المتوقّع أن ترتفع إلى ما بين ١٤٠ إلى ٣٠٠ مليار دولار بحلول العام ٢٠٣٠. لذا ينبغي العمل على صعيدي الحد من تغيّر المناخ والتكيّف معاً.

المرجـــــــع :

Finance & Development, September 2021, "What is Mitigation vs Adaptation?".

هيئة التحقيق الخاصة
مهامها، وحداتها و نشاطها في العام 2020

يستمرّ القطاع المصرفي اللبناني في بذل أقصى الجهود في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وفي الإلتزام بالمعايير الدولية ذات الصلة. وكان إقرار قانون مكافحة تبييض الأموال رقم ٣١٨ الصادر عام ٢٠٠١، والذي تمّ بموجبه إنشاء هيئة التحقيق الخاصة، قد شكّل الحجر الأساس بهذا الخصوص من الناحية التشريعية معزّزاً عمل المصارف في التصدّي للأعمال الإرهابية ولتبييض الأموال في لبنان.

أنشئت هذه الهيئة، وهي وحدة الإخبار المالي اللبناني، كهيئة مستقلّة ذات طابع قضائي لدى مصرف لبنان. وهي تحتلّ مكانة مهمّة جداً نظراً لانجازاتها المحقّقة بمساعدة جهود السلطات الرقابية والحكومة وإدارات المصارف كشطب اسم لبنان من لائحة البلدان والأقاليم غير المتعاونة وانضمامها إلى هيئات إقليمية ودولية كمجموعة «إغمونت» ودورها الريادي في إنشاء مجموعة «المينافاتف»، إذ أوليت رئاستها إلى لبنان في العام الأول لتأسيسها وأيضاً خلال العام ٢٠١٨. ومع تفاقم الإرهاب والجرائم المنظمة وعمليات تبييض الأموال، تسعى الهيئة إلى تكثيف مشاركتها في أنشطة الهيئات الدولية والإقليمية، إدراكاً منها لأهمية التعاون الدولي، بغية الإضطلاع على مسؤولياتها لصدّ التحديات المذكورة والتأقلم مع التغيّرات السريعة في عالم الجرائم المالية، لملاحقة كلّ مخالف للقانون.

لذلك، نركّز في ما يلي على المهام الأساسية لهيئة التحقيق الخاصّة (Special Investigation Committee-SIC)، بالإضافة إلى هيكليّتها مع إبراز دور الوحدات الأربع واللجنتين الوطنيّتين اللّتَيْن تمّ اقتراح تأسيسهما مع تنامي خطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب بهدف التنسيق بين الأجهزة المعنيّة وتبادل الخبرات في هذا المجال، لنستعرض لاحقاً البيانات الإحصائية المتعلّقة بحالات تبييض الأموال ومصادرها وتمركزها، لنركّز في نهاية هذا التقرير على المخاطر المتّصلة بحالات الإختلاس الرقمي (الجرائم الإلكترونية) المتزايدة في لبنان وأهمية إصدار القوانين والتشريعات لحلّ الثغرة الأولى من هذه المعضلة فيما ترتبط الأخرى بزيادة الوعي الإلكتروني لدى المستخدمين، طبعاً إلى جانب التعاون المحلّي بين الهيئات المختصّة ومن ثمّ التعاون الدولي الذي شهد لفعالية حضور لبنان على هذا المستوى وتنسيقه مع باقي الوحدات من خلال هيئة التحقيق الخاصة ذات الخبرات العالية التي تمكّنها من التعامل مع نظيراتها بمستوى واحد من التميّز.

أولاً: المهام الأساسية لهيئة التحقيق الخاصة

تشمل مهامها:

- تلقّي وتحليل الإبلاغات المتعلّقة بعمليات مشبوهة.
- إجراء التحقيقات المالية.
- رفع السرية المصرفية.
- تجميد الحسابات و/أو العمليات وإحالتها إلى السلطات القضائية المختصّة.
- لها بموضوع الإرهاب وتمويله أن تطلب منع التصرّف بأموال منقولة أو غير منقولة.
- تقوم بتبادل المعلومات مع الجهات الأجنبية النظيرة والتنسيق مع السلطات المحلية/الأجنبية المعنيّة بإنفاذ القانون حول طلبات المساعدة.
- تقوم أيضاً بإقتراح إدخال موجبات جديدة متّصلة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وإصدار نصوص تنظيمية وتوصيات للجهات المعنيّة، وبمراقبة المصارف وغيرها من المؤسسات الملزمة بالإبلاغ للتأكّد من امتثالها بالموجبات المطلوبة.

ثانياً: هيكليّة هيئة التحقيق الخاصة

تتألّف هيئة التحقيق الخاصّة من حاكم مصرف لبنان أو مَن ينتدبه من بين نوابه، إضافة إلى قاضٍ معيّن في الهيئة المصرفية العليا، وعضو معيّن من قبل مجلس الوزراء ورئيس لجنة الرقابة على المصارف أو من ينتدبه من بين أعضاء اللجنة.

في حين تتألّف الأمانة العامة لهيئة التحقيق الخاصة من:

- **الأمين العام :** يندرج ضمن مهامه الإشراف المباشر على وحدات الهيئة الأربعة، استلام جميع الإبلاغات، متابعة تنفيذ قرارات

الهيئة بواسطة هذه الوحدات، رفع التقارير المعدّة من قبل هذه الأخيرة إلى الهيئة مع إبداء الرأي التحليلي بشأنها. كما يهتمّ بمتابعة القوانين والأنظمة ورفع التوصيات للهيئة خصوصاً حول تعديل إجراءات مراقبة العمليات المالية والمصرفية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

- **وحدة المدقّقين والمحقّقين:** تُعنى بالتحقيقات المالية التي تقوم بها الهيئة وتشمل مهامها التدقيق في الحسابات الواردة بشأنها إبلاغات أو في أية حسابات يمكن أن تكون نتيجة عمليات تبييض أموال وتمويل إرهاب وجمع الأدلّة اللازمة، وبالتالي رفع التقارير حول النتائج إلى الهيئة. كما تعمل على إطلاع الوحدة الإدارية لجمع المعلومات المالية على التقارير المعدّة حول العمليات والحسابات المشبوهة بغية إدخال المعلومات إلى بنك المعلومات ووحدة التحقق من الإجراءات بهدف أخذها في الإعتبار عند القيام بمهامها لدى المصارف والمؤسسات المالية. وعلماً بأن العام ٢٠٢٠ كان مليئاً بالتحديات والصعوبات الإستثنائية وفترات الإقفال العام المتكررة جراء تفشّي فيروس كورونا وبالتالي تناوب الموظفين أو العمل عن بعد، كان لا بدّ أن تعمل هذه الوحدة وفقاً لأولوياتها الأساسية لإنجاز الإعمال المطلوبة. كما كان مهماً التعاون الدولي والتنسيق بين مختلف الجهات المعنية تبلور في قضية طلب مساعدة على سبيل المثال من المدعي العام التمييزي بشأن أعمال فساد انطوت على استغلال وظيفي واختلاس أموال عامة. لذا قامت الهيئة بتعميم أسماء المتهمّين على جميع المصارف والمؤسّسات المالية العاملة في لبنان طالبةً تجميد فوري لأي حسابات يتمّ تحديدها. فأظهرت النتائج حسابات لأحد المتهمين منها مقفلة وأخرى مشتركة تمّ تحليلها وإحالة جميع النتائج إلى المدّعي العام التمييزي لمتابعة التحقيق. وفي العام ٢٠٢٠، عالجت وحدة المدقّقين والمحقّقين في الهيئة ٤٦٣ حالة، تضمّنت ٢٧٩ إبلاغاً عن عمليات مشبوهة و٢٢٤ طلب مساعدة وارد من جهات خارجية وداخلية، فضلاً عن ٤٥ إفصاحاً تلقائياً.
- **وحدة التحقّق من الإجراءات:** تهتمّ بالتأكّد من مدى امتثال المصارف والمؤسسات المالية الملزمة بالإبلاغ بالموجبات المطلوبة لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب (القانون رقم ٤٤ تاريخ ٢٠١٥/١١/٢٤، نظام مراقبة العمليات المالية والمصرفية، الإعلامات الصادرة عن الهيئة، والتعاميم الصادرة عن مصرف لبنان حول هذا الموضوع) وإعداد بيانات إحصائية دورية بهذا الشأن ورفعها إلى الهيئة. كما تقوم برفع تقاريرها إلى الوحدة الإدارية لجمع المعلومات بهدف إدخالها إلى بنك المعلومات وإطلاع وحدة المدققين عن مدى هذا التقيّد لأخذه في الإعتبار عند قيامها بالتحقق من عمليات مشبوهة. ويمكن تصنيف نشاط هذه الوحدة ضمن محاور ثلاثة كتفعيل أعمال الرقابة، واقتراح موجبات إضافية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب للحدّ من بعض المخاطر والعمل مع بعض السلطات المحلية للإمتثال بتوصية "فاتف - FATF" 6. وفي العام ٢٠٢٠، وعلى الرغم من الظروف الإستثنائية وجو من التقلّبات التي تحدّ من القدرة على التخطيط القريب والبعيد الأمد وقلّة التفاعل وجهاً لوجه الذي يعتبر مهماً لتسهيل التعاون والتنسيق لحلّ المسائل المعقّدة، شملت أعمال التدقيق الميداني الذي تجريه وحدة التحقّق على أساس المقاربة المبنيّة على المخاطر لدى المصارف وغيرها من الجهات الملزمة بالإبلاغ ١٩ مصرفاً و٤٤ مؤسّسة صرافة و١٢ شركة تحويل أموال. أمّا التدقيق المكتبي، فتضمّن تحليل نتائج استبيانات تقييم المخاطر، وتقييم التقارير السنوية التي أعدّها مفوضو المراقبة حول إجراءات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب لدى المصارف والمؤسّسات المالية ومؤسّسات الصرافة من الفئة «أ» وشركات تحويل الأموال.
- **الوحدة الإدارية لجمع المعلومات المالية:** تُعنى بإدارة قاعدة البيانات التي توثّق فيها المعلومات كافة المتعلّقة بنتائج التحقيقات في العمليات المشتبه بها وأسماء الأشخاص المتورّطين أو إمكانية تورّطهم في عمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والأحكام الصادرة بحقّهم. ويتمّ فرز هذه المعطيات وفقاً للتوزيع الجغرافي والقطاعات العائدة لكلّ منها ورفع التوصيات إلى الهيئة حول سبل إدخال وسائل التدقيق الداخلي في عمل القطاعات كافة بغية الحؤول دون تبييض الأموال من خلالها، كما وفقاً لمصدرها سواء كانت المعلومات مستقاة من المؤسّسات الخاضعة لقانون السرية المصرفية (لا يمكن تزويد الجهات القضائية والخارجية بها إلاّ بعد موافقة الهيئة) أو غير الخاضعة له. وخلال العام ٢٠٢٠، تواصلت «الوحدة» مع الجمارك وغيرها من السلطات المحلية بشأن تقارير نقل الأموال عبر الحدود، والحالات المرتبطة بالجرائم الإلكترونية ومدى تطبيق لبنان للفصلين الثاني والخامس من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

- **وحدة المعلوماتية والأمان:** تشمل مهامها تأمين مستلزمات عمل الموظفين من خلال تحديث المعدّات والتجهيزات التقنية وإنشاء وصيانة برامج المعلوماتية المطلوبة ووضع إجراءات الأمان للمعلومات؛ بالإضافة إلى إنشاء وتطوير موقع على الإنترنت من شأنه عرض سياسة لبنان في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتوضيحها.

مجموعة إغمونت وانضمام الهيئة إليها

في العام ٢٠٠٣، أصبحت هيئة التحقيق الخاصة عضواً في مجموعة وحدات الإخبار المالي العالمية «إغمونت» (Egmont) التي باتت تضمّ ١٦٦ بلداً في نهاية العام ٢٠٢٠ لتكون الهيئة من بين الأوائل في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. وتُشارك هيئة التحقيق في أعمال ثلاثة فرق عمل من أصل خمسة لدى المجموعة وهي فريق العمل القانوني، وفريق العمل المعني بتوسيع عضوية المجموعة وفريق العمل المعني بالمعلوماتية. وتتعاون «الهيئة» مع باقي وحدات الإخبار المالي حول العالم في قضايا عدّة، ما يدلّ على الكفاءة العالية والخبرات والمهارات التي تتمتّع بها هذه الهيئة، وما يجعلها بمستوى واحد من القدرات مع باقي الوحدات. وللإشارة إلى الدور الفعّال والحضور التي تمتّعت به الهيئة على المستوى الدولي، تمكّن لبنان من احتلال مركز مهم ضمن مجموعة اغمونت إذ تّم تعيين أمين عام «الهيئة» في حزيران ٢٠١٥ نائباً لرئيس المجموعة الذي يتولّى تقديم الدعم والمشورة إلى الرئيس حول الشؤون التي تؤثّر على المجموعة، وتمثيل المجموعة في مناسبات رسمية عند الحاجة كما يتولّى مهام الرئيس في غيابه. تجدر الإشارة إلى أنّ لبنان هو أيضاً ممثّل المنطقة العربية ضمن مجموعة وحدات الإخبار العالمية (Regional Representative for the Egmont Group).

كما شاركت «الهيئة» في العام ٢٠١٦، في الفريق الذي عمل على مشروع لإنشاء مركز للتميّز والقيادة تابع لمجموعة «إغمونت» (ECOFEL).

وخلال الإجتماع العام لمجموعة «إغمونت» الذي عقد في ماكاو في شهر تموز من العام ٢٠١٧: أعيد انتخاب أمين العام الهيئة ممثلًا اقليمياً لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في مجموعة «إغمونت» لمدة سنتين إضافيتين، كما أعيد تعيينه نائباً لرئيس لجنة «إغمونت». ومنح لأول مرّة البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في إطار مبادرة إستعادة الأصول المنهوبة جائزة لهيئة التحقيق الخاصة ولوحدة إخبار مالي أخرى (STAR Award of Excellence)، وذلك تقديراً للجهود المبذولة في التحقيق في قضية فساد ولتجميد وإعادة أموال ناتجة عنها. كما نظّمت «الهيئة» في العام ٢٠١٨ بالتعاون مع جهات عديدة، وبدعم من مجموعة إغمونت الملتقى العربي لهيئات مكافحة الفساد ووحدات الإخبار المالي الذي عقد في بيروت. وشاركت «الهيئة» في العامين ٢٠١٩ و٢٠٢٠ في قيادة الفريق الذي عمل على مراجعة بعض المعايير المشار إليها في مستند «إجراءات الدعم والإمتثال لمجموعة إغمونت».

مجموعة المينافاتف وهيئة التحقيق الخاصة

لعب لبنان وهو عضو مؤسّس في مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا «المينافاتف» دوراً مهماً في إنشائها، وتسلّم رئاستها للمرة الأولى في العام ٢٠٠٥. يتمثّل لبنان في هذه المجموعة بهيئة التحقيق الخاصة. قامت «المينافاتف» في العام ٢٠٠٩ بتقييم نظام مكافحة تبييض الأموال وتمويل الارهاب في لبنان وأقرّت تقرير التقييم المشترك. وعلى ضوء هذا التقرير، قدّمت «الهيئة» لـ «مينافاتف» ٩ تقارير متابعة خاصة بلبنان. تولّى لبنان في العام ٢٠١٧ منصب نائب رئيس «المينافاتف» وفي العام ٢٠١٨ منصب رئيسها. كما لعبت «الهيئة» دوراً قيادياً في العام ٢٠١٩ في فريق متابعة خطة العمل المقترحة من مجموعة العمل المالي لزيادة فعالية أداء «المينافاتف». أما في العام ٢٠٢٠، فشاركت «الهيئة» من خلال «المينافاتف» في أعمال متابعة المراجعة الإستراتيجية لمجموعة العمل المالي.

دور اللجنتين الوطنيّتين - لجنة التنسيق الوطنية لمكافحة تبييض الأموال

تمّ اقتراح تأسيس هذه اللجنة من قبل مصرف لبنان في أيلول ٢٠٠٢ وذلك لتنسيق السياسات المتعلّقة بمكافحة تبييض الأموال لتتبعها عملية الإنشاء في الشهر اللاحق من العام ذاته. وتمّ لاحقاً توسيع نطاق أعضائها لتضمّ سلطات مختصّة جديدة وممثّلين عن كلّ من وزارة العدل ووزارة المالية ووزارة الداخلية والبلديات ووزارة الخارجية والمغتربين ووزارة الإقتصاد والتجارة وبورصة بيروت. واعتُبر دور هذه اللجنة هاماً، خصوصاً من ناحية مواجهة التحديات ذات

الصلة بمكافحة تبييض الأموال وتعزيز التنسيق بين الأجهزة المعنيّة على النطاق اللبناني، ومتابعة تطوّر المعايير الدولية الخاصّة بالموضوع.

- اللجنة الوطنية لقمع تمويل الإرهاب

جاء اقتراح تأسيس هذه اللجنة من قبل حاكم مصرف لبنان في آب ٢٠٠٧ لتليها عملية الإنشاء في شهر أيلول من العام ذاته، وترافق ذلك مع تصاعد خطر تمويل الإرهاب والجرائم المتعلّقة بهذا الموضوع وانعكاساتها على البلدان والقطاعات كافّة. تعمل هذه اللجنة على التأكّد من إبعاد مخاطر تمويل الإرهاب عن لبنان عن طريق مراقبة عمل السلطات المحلية المعنيّة ومتابعة تطور المعايير الدولية ذات الصلة بالموضوع. نذكر أنّ هذه اللجنة تقوم بمتابعة نقاط عدّة مثارة في تقرير التقييم المشترك الخاص بلبنان تدخل ضمنها إجراءات ضبط المنظمات التي لا تبغي الربح ومعاهدة الأمم المتحدة لقمع تمويل الإرهاب لعام ١٩٩٩، بالإضافة إلى إقرار آليّتين خاصّتين بالعقوبات المالية المستهدفة وذلك تطبيقاً لقراريّ مجلس الأمن رقم ١٢٦٧ و١٣٧٣ ومراعاة التوصية السادسة لمجموعة العمل المالي. كما تسهر على تعزيز التواصل بين المختصّين بغية تبادل الخبرات والمعرفة في هذا المجال.

ثالثاً: في البيانات الإحصائية

كشف التقرير السنوي لهيئة التحقيق الخاصة أنّ عدد حالات تبييض الأموال المشتبه بها في لبنان وصل إلى ٤٦٣ حالة في العام ٢٠٢٠، حوالي ٨١٪ منها من قِبَل جهات محلية و١٩٪ من جهات خارجية.

وبالتفصيل، على صعيد الحالات الواردة من جهات محليّة، تمتّ إحالة ٩٥ حالة إلى النيابة العامة و/أو إلى الجهات المستعلمة في العام ٢٠٢٠ مقابل ٢٠٧ حالات لم تتمّ إحالتها و٧٤ حالة قيد التحقيق. في المقابل، تمّت إحالة ٨١ حالة إلى النيابة العامة من قبل جهات خارجية، في حين بلغ عدد الحالات التي لم تتمّ إحالتها حالة واحدة فقط وبقيت ٥ حالات قيد التحقيق. وعليه، تكون الهيئة قد حقّقت في ٣٨٤ حالة فيما أبقت ٧٩ حالة قيد التحقيق. وإثر ذلك، قامت الهيئة برفع السرية المصرفية عن ٢٩ حالة، ٢٦ منها واردة من قبل جهات محلية و ٣ حالات ذات مصدر خارجي.

وفي تفصيل الحالات وفقاً للجرم الأصلي، تصدّرت حالات كلّ من التزوير والإحتيال (٥٢ حالة لكلّ منهما) بحيث شكّلت كلّ منهما ١١,٨٪ من إجمالي الحالات الواردة مع إستثناء ٦ حالات نقل أموال عبر الحدود مبلّغ عنها من قبل الجمارك اللبنانية و١٨ حالة مساعدة إدارية من لجنة الرقابة على المصارف، تلتها حالات الجرائم الإلكترونية التي بلغت حصّتها ١٠,٧٪ (٤٧ حالة)، ثمّ حالات الفساد (٧,٨٪ أو٣٤ حالة)، فحالات تجارة المخدرات التي بلغ عددها ٢٩ حالة ونسبتها ٦,٦٪، تلتها حالات إختلاس الأموال الخاصة (٢٢ حالة أو ٥٪)، من ثمّ حالات إرهاب أو تمويل إرهاب (٤,١ ٪ و١٨ حالة)، فحالات التهرب الضريبي (٣,٩٪ و١٧ حالة) مقابل ٢,١٪ لحالات التهريب و٠,٧٪ لكلّ من حالات استغلال معلومات مميزة وإتجار بالبشر وتهريب مهاجرين وابتزاز، في حين سجّلت حالة واحدة بلغت نسبتها ٠,٢٪ من المجموع لكلّ من حالات تقليد السلع وجرائم منظّمة. وبذلك، تكون بقيت ١٤٨ حالة من دون تصنيف مشكّلةً حوالي ٣٤٪ من إجمالي الحالات الواردة.

من ناحية أخرى، حلّت أوروبا كأول مصدر لطلبات المساعدة الواردة من الخارج بنسبة ٤٢,٧٪، تلاها الشرق الأوسط والخليج العربي (٢٠,٨٪)، ثمّ آسيا (١٠,٤٪)، فافريقيا (٧,٣٪)، ثمّ كل من أميركا الشمالية والأمم المتحدة (٦,٣٪ و٥,٢٪ تباعاً) فأستراليا (٤,٢٪) وأخيراً أميركا الجنوبية (٣,١٪).

وعلى صعيد التوزّع الجغرافي للإبلاغات التابعة لحالات تبييض أموال، تمركزت غالبيتها في منطقة بيروت إذ وصلت حصّتها إلى ٥٣,٨٪ من المجموع من خلال ١٥٠ إبلاغاً، تلتها الإبلاغات في منطقة جبل لبنان والتي بلغ عددها ٥٨ مشكّلة ٢٠,٨٪ من الإجمالي، ثمّ في لبنان الشمالي وعكار (٦,٨٪ أو١٩ حالة)، فلبنان الجنوبي (٥,٧٪) مقابل ٥,٤٪ و٤,٣٪ تباعاً لكلّ من الإبلاغات في كسروان/جبيل والبقاع وأخيراً ٢,١٪ و ١,١٪ تباعاً في كلّ من النبطية وبعلبك الهرمل.

وفي الفترة الممتدّة بين العامَيْن ٢٠١٦ و٢٠٢٠، سُجّلت حالات جرائم الكترونية في غالبيّة الأحيان بحيث شكّلت ٢٩٪ من إجمالي الجرائم الأصلية المصنّفة مقابل ٢٣٪ لحالات تزوير، تلتها كلّ من حالات إرهاب أو تمويل إرهاب واحتيال بنسبة ٩٪ لكلّ منهما وتجارة مخدرات بنسبة ٨٪ وحالات فساد واختلاس أموال خاصة بنسبة ٧٪ و٦٪ تباعاً طول الفترة المذكورة، لتشكّل أخيراً حالات التهرب الضريبي والتهريب والحالات المختلفة مجتمعةً نسبة ٩٪ من الإجمالي.

وإذا ما دخلنا في تفاصيل جرائم التزوير، تنال الشيكات الحصّة الأكبر منها بحيث بلغت حصّتها حوالي ٦٧٪ في الفترة المذكورة مقابل ١٧٪ للمستندات، ٤٪ للتحاويل، ٣٪ لأدوات الاقتراض و٩٪ للحالات المختلفة.

الخاتمة

تتفاقم المخاطر المرتبطة بالإرهاب وباختلاس الأموال وبالجرائم الالكترونية في جميع أنحاء العالم، ما يستدعي وضع استراتيجيات فعّالة ترتكز على التعاون المحلّي بين الهيئات المعنيّة كالهيئات القضائية والإستخباراتية ووحدات الإخبار المالي، الأمر الذي ركّزت عليه هيئة التحقيق الخاصة التي ساهمت بدورها، وطبعاً إلى جانب جهود السلطات الرقابية وإدارات المصارف، في التحسّن الملحوظ على الصعيد اللبناني في الموضوع الآنف ذكره. كما بات معلوماً حضور لبنان الفاعل عالمياً من خلال مجموعة إغمونت وأمين سر هيئة التحقيق إنطلاقاً من واقع أنّ تحقيق نتائج إيجابية محلياً هو أساس للتعاون دولياً.

وفي هذا السياق، لا بدّ من أن تهتمّ هذه الهيئة بشكل خاص بالجريمة المالية الإلكترونية التي صُنّفت في فترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ ضمن أخطر أنواع الجرائم الرقمية ذات التأثير المباشر على القطاع المصرفي. إنّ مواجهة الجريمة الإلكترونية تبدأ بتوفير بنية تحتية قانونية متكاملة وإجراء توعية عامّة في أوساط الشركات والأفراد على حدّ سواء، كونها معضلة ذات طرفين: الثغرة القانونية الإجرائية والأخرى المتعلّقة بالمعرفة والوعي الإلكتروني لدى المستخدمين.

أما في ما يتعلّق بعمل هيئة التحقيق الخاصة في ظلّ الظروف الإستثنائية والاضطرابات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية الجمّة التي شهدها العام ٢٠٢٠، تمّ إنجاز المهام الأولية للهيئة وفقاً للأولويات وتمّ التركيز على مسائل استراتيجية كتنفيذ خطّة العمل المنبثقة عن التقييم الوطني للمخاطر والتي تضمّ تدابير للحدّ من المخاطر في المجالين التشريعي والتنظيمي فضلًا عن ترتيب الأولويات في المسائل التشغيلية. فالقوانين التي أقرّها مجلس النواب لمكافحة الفساد وأنشطة «الهيئة» الرقابية المبنية على المخاطر، وغيرها من التدابير التي اتخذتها السلطات المحلية المعنية بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب كاقتراح إدراج بعض الأسماء وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٢٦٧ وإقرار قانون مكافحة الفساد في القطاع العام وإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (لقانون رقم ٢٠٢٠/١٧٥) ليست إلاّ القليل في سياق المقاربة الحكومية الشاملة الهادفة إلى تعزيز نظام مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب اللبناني. ومن جراء الأحداث والإضطرابات المذكورة سابقاً، تم إرجاء موعد التقييم المتبادل لنظام مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب اللبناني وتحديده في أواخر سنة ٢٠٢١ .

المرجع :

التقرير السنوي لهيئة التحقيق الخاصة عام ٢٠٢٠

SMART CONTRACTS ON BLOCKCHAIN

*BY : Dr. ANDRE GHOLAM**

Smart contracts are digital contracts stored on a blockchain that are automatically executed when predetermined terms and conditions are met

Smart contracts defined

Smart contracts are simply programs stored on a blockchain that run when predetermined conditions are met. They typically are used to automate the execution of an agreement so that all participants can be immediately certain of the outcome, without any intermediary's involvement or time loss. They can also automate a workflow, triggering the next action when conditions are met.

In other words, a smart contract is a self-executing contract with the terms of the agreement between buyer and seller being directly written into lines of code. The code and the agreements contained therein exist across a distributed, decentralized blockchain network. The code controls the execution, and transactions are trackable and irreversible. So, it is a process totally driven by a piece of software written by programmers.

Smart contracts permit trusted transactions and agreements to be carried out among disparate, anonymous parties without the need for a central authority, legal system, or external enforcement mechanism.

It is a decentralized application that executes business logic in response to events. Smart contract execution can result in the exchange of money, delivery of services, unlocking of content protected by digital rights management or other types of data manipulation such as changing the name on a land title. Smart contracts can also be used to enforce privacy protection by, for example, facilitating the selective release of privacy-protected data to meet a specific request.

While blockchain technology has come to be thought of primarily as the foundation for bitcoin, it has evolved far beyond underpinning the virtual currency.

How smart contracts work

Smart contracts work by following simple "if/when…then…" statements that are written into code on a blockchain. A network of computers executes the actions when predetermined conditions have been met and verified. These actions could include releasing funds to the appropriate parties, registering a vehicle, sending notifications, or issuing a ticket. The blockchain is then updated when the transaction is completed. That means the transaction cannot be changed, and only parties who have been granted permission can see the results.

Within a smart contract, there can be as many stipulations as needed to satisfy the participants that the task will be completed satisfactorily. To establish the terms, participants must determine how transactions and their data are represented on the blockchain, agree on the "if/when...then…" rules that govern those transactions, explore all possible exceptions, and define a framework for resolving disputes.

Then the smart contract can be programmed by a developer – although increasingly,

* *Consultant Informatique – PhD, CISA, CISM, CRISC, Professeur à l'USJ,*

organizations that use blockchain for business provide templates, web interfaces, and other online tools to simplify structuring smart contracts.

There are a variety of architectures for how the programs underpinning smart contracts are developed, distributed, managed and updated. They can be stored as part of a blockchain or other distributed ledger technology, and integrated into various payment mechanisms and digital exchanges that can include bitcoin and other cryptocurrencies.

Despite the name, smart contracts may not be legally binding contracts. Their main function is to programmatically execute business logic that performs various tasks, processes or transactions that have been programmed into them to respond to a given set of conditions. Legal steps must be undertaken to link this execution to legally binding agreements between parties.

The process of creating a smart contract starts with business teams working with developers to describe their requirements for the desired behavior of the smart contract in response to various events or circumstances. Simple events could be conditions such as payment authorized, shipment received or a utility meter reading threshold. More sophisticated logic might encode more complex events such as calculating the value of a derivative financial instrument and processing a trade of the derivative, or automatically releasing an insurance payment in the event of a person's death or a natural disaster.

The developers then work in a smart contract-writing platform to develop the logic and test it to ensure that it works as intended. After the application is written, it is handed off to another team for a security review. Once the contract has been approved, it is deployed on an existing blockchain or other distributed ledger infrastructure.

Once the smart contract is deployed, it is configured to listen to event updates from an "oracle," which is essentially a cryptographically secured streaming data source. The smart contract executes once it receives the appropriate mix of events from one or more oracles.

Smart contract applications and blockchain

Blockchain is ideal for storing smart contracts because of the technology's security and immutability. Smart contract data is encrypted on a shared ledger, making it virtually impossible to lose the information stored in the blocks.

Flexibility is another advantage of blockchain technology being incorporated into smart contracts. Developers can store almost any type of data in a blockchain, and they have a wide variety of transaction options to choose from.

Blockchain-based smart contracts are helping make transactions and other business processes more secure, efficient and cost-effective, thereby reducing transaction costs.

For example, Cook County in Illinois, USA., used blockchain to create a database to transfer and track property titles. When these transactions occur, in addition to the traditional paper deed, the buyer receives a digital token that can be used as proof of ownership.

A variety of industries could benefit from using blockchain-based smart contracts as part of their supply chains. Automating healthcare payments using smart contracts can reduce overbilling and prevent fraud. The music industry could record the ownership of music in the blockchain and then deploy a smart contract to ensure royalties are paid when the music is used for commercial purposes. Smart contracts and blockchain could benefit the

automobile industry by storing readily available information about vehicle maintenance and accident and ownership history.

The most popular smart contract platform is Ethereum, which is also a widely used cryptocurrency platform. The Ethereum community has developed the Solidity language for writing smart contract applications that are designed to run on the Ethereum Virtual Machine (EVM) execution environment.

Other popular programming environments include the WebAssembly (WASM) language and the Digital Asset Modeling Language (DAML). WASM allows developers to create smart contracts that can run in a web browser and be integrated into blockchains and other distributed ledgers using various programming languages such as C, JavaScript, TypeScript and Rust. DAML is an enterprise-focused language that is designed to model various business use cases, and which helps to enforce privacy safeguards.

Benefits of smart contracts

- Speed, efficiency and accuracy

- Once a condition is met, the contract is executed immediately. Because smart contracts are digital and automated, there is no paperwork to process and no time spent reconciling errors that often result from manually filling in documents.

- Trust and transparency

- Because there is no third party involved, and because encrypted records of transactions are shared across participants, there is no need to question whether information has been altered for personal benefit.

- Autonomy

- Smart contracts are performed automatically by the network and reduce the need for a third party to manage transactions between businesses.

- Reliability.

- Smart contracts can also take advantage of blockchain ledgers and other distributed ledger technologies to maintain a verifiable record of all activity related to execution of complex processes and that cannot be changed after the fact. It also supports automated transactions that remove the potential for human error and ensure accuracy in executing the contracts.

- Security

- Blockchain transaction records are encrypted, which makes them very hard to hack. Moreover, because each record is connected to the previous and subsequent records on a distributed ledger, hackers would have to alter the entire chain to change a single record.

- Savings

- Smart contracts remove the need for intermediaries to handle transactions and, by extension, their associated time delays and fees. They promise to automate business processes that span organizational boundaries. This can eliminate many operational expenses and save resources, including the personnel needed to monitor the progress of a complex process that executes in response to conditions that span companies.

Common issues and challenges with smart contracts

There are numerous issues and challenges that need to be considered when planning a smart contract rollout.

- Security.

- Smart contracts secure certain key elements in a business process that involves multiple parties. However, the technology is new, and hackers continue to

identify new attack surfaces that allow them to compromise the intent of the businesses that specified the rules. In the early days of Ethereum, smart contract hackers managed to steal $50 million in cryptocurrency. The IEEE has also documented concerns about inconsistencies in the tools used to detect different vulnerabilities in smart contract security.

- **Integrity.**
  - One oracle (one of the streaming data sources that sends event updates) needs to protect against hackers faking events that trigger smart contracts into executing when they should not. It must be programmed to accurately generate events, which can be challenging for complex scenarios.
- **Alignment.**
  - Smart contracts can speed the execution of processes that span multiple parties regardless of whether they are in alignment with all parties' intention and understanding. But this capability can also magnify the impact of the damage that can occur when events spiral out of control, particularly when there is no way to stop or unwind unintended behavior. The Gartner research firm has noted that this issue poses challenges in smart contract scalability and manageability that have yet to be fully addressed.
- **Management.**
  - Smart contracts are complicated to implement and manage. They are often configured in ways that make them difficult or impossible to change. Although this could be considered a security advantage, the parties cannot make any changes to the smart contract agreement or incorporate new details without developing a new contract.

Smart contracts applications in banks and financial industry

Smart contracts are very well on their way to changing how and the speed at which business gets done across sectors. The financial service industry is no exception either.

- **Streamlined KYC processes**
  - KYC is a crucial function in the financial services industry. Banks and FIs verify customer identity before offering a loan or engaging in other transactions with an individual. A smart contract system makes the process easier for banks.
  - They can verify credit scores of individuals and identities based on Blockchain records. Related compliance requirements like tax returns are also processed in real-time — a fantastic support for accounting firms.
- **Real-time remittance**
  - The adoption of digital modes of payments has raised the demand for a fool-proof remittance system. Blockchain-based smart contracts ease payment processing allowing real-time fund transfer while maintaining accuracy and transparency. They also speed up transaction settlements by allowing their autonomous verification.
- **Transparent auditing**
  - Record-keeping is essential to facilitate audits. Traditional contracts involve a lot of paperwork, and banks have to invest resources to manage them. Blockchain-powered smart contracts support advanced bookkeeping tools.
  - These are based on incorruptible and distributed codes in the Blockchain network. The solutions enhance the transparency of records stored while eliminating any possibilities of infiltration.
- **Trade clearing and settlement**
  - Blockchains-powered smart contracts offer banks the ability to streamline trade clearing and settlement activities. Traditionally speaking, the process is labor-intensive and prone to errors due to the involvement of various parties for approvals and reconciliations.
- **Improved securities**
  - The traditional settlement and clearance

processes of securities markets are inefficient. Market participants have to deal with opaque systems while their money remains trapped for uncertain durations. Smart contracts can make processes transparent and reduce the settlement timeline to a few minutes or even seconds.

The future of smart contracts

Smart contracts are complex, and their potential goes beyond the simple transfer of assets. They can execute transactions in a wide range of fields, from legal processes to insurance premiums to crowdfunding agreements to financial derivatives. Smart contracts have the potential to disintermediate the legal and financial fields by simplifying and automating routine and repetitive processes for which people currently pay banks and lawyers sizable fees.

The role of lawyers could also shift in the future as smart contracts gain such capabilities as adjudications of traditional legal contracts and customizable smart contract templates. Additionally, smart contracts' ability not only to automate processes, but also to control behavior, as well as their potential for real-time auditing and risk assessments, can be beneficial for compliance.

Smart contracts also show promise in automating processes that run on IoT (Internet of Things) and edge computing devices. For example, a utility company might offer a service in which smart contracts execute in response to changes in power rates in coordination with devices built into power meters. For example, when prices reach a given threshold, a smart contract might automatically turn off or turn down power-hungry appliances such as air conditioners using a specially controlled IoT controller.

Another potential use case is integrating smart contracts into vending machines that could release goods in response to cryptocurrency payments.

In a supply chain scenario, smart contracts might unlock funds once a cargo container has arrived at its destination and IoT sensors indicate that it has remained unopened and the contents have been kept at the right temperature, appropriate humidity and not jostled too much on the journey.